الأمم المتحدة

A/59/PV.70

الجمعية العامة

الدورة التاسعة والخمسون

المحاضر الرسمية

الجلسة العامة **٧٠**
الجمعة، ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤، الساعة ١٠/٠٠
نيويورك

الرئيس: السيد جان بينغ ..... (غابون)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

البند ١٠٥ من جدول الأعمال

مسائل حقوق الإنسان

(ب) مسائل حقوق الإنسان، بما في ذلك النهج البديلة لتحسين التمتع الفعلي بحقوق الإنسان والحريات الأساسية

عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤

مذكرة من الأمين العام (A/59/525)

مشروع القرار (A/59/L.43)

الرئيس (تكلم بالفرنسية): ستكرس الجمعية العامة صباح هذا اليوم، بمناسبة يوم حقوق الإنسان، وفقا لقرارها ١٨١/٥٨ بتاريخ ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣، جلسة عامة لاستعراض إنجازات عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤.

إننا اليوم نحيي ذكرى مناسبة كانت معلما بارزا في تاريخ البشرية وهي: الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وتجسد ديباجة الإعلان الحقوق الشرعية والأساسية الأصيلة لجميع البشر بوصفها معيارا عاما يتعين على جميع الشعوب والدول أن تحققه. وسيكون إحياء الذكرى هذا العام مكرسا، وفقا للقرار الذي اتخذناه العام الماضي، للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. كما جرى الاتفاق أيضا على أن نعقد جلسة عامة للاحتفال بنهاية عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٤-٢٠٠٤، وان ننظر في اتخاذ مبادرات ترمي إلى تعزيز ذلك التثقيف.

وفي الواقع فإن الأمر الأساسي هو أن نثقف الناس وأن نزيد وعيهم فيما يتعلق بالمسائل المتصلة بحقوق الإنسان بغية تعزيز الاحترام والمساواة والتعاون والتفهم بين الأشخاص والأمم. وتلك، بطبيعة الحال، عملية طويلة يمكن، مثل أي نوع من التثقيف، أن تمتد على مدى الحياة بكاملها.

وبإصدار الجمعية العامة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان قبل ٥٦ عاما في قرارها ٢١٧ ألف(د-٣)، أبرزت

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

04-64117 (A)
0564117

الجمعية أيضا الدور الأساسي الذي يؤديه التثقيف في استيفاء تلك الحقوق. وينص الإعلان في ديباجته على أن

”يسعى كل فرد وهيئة في المجتمع، واضعين على الدوام هذا الإعلان نصب أعينهم، إلى توطيد احترام هذه الحقوق والحريات الأساسية عن طريق التعليم والتربية“.

وتمشيا مع ذلك النداء ضاعفت الأمم المتحدة مرة أخرى جهودها لتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.

أولا وقبل كل شيء، فإننا، بإنشاء آلية قانونية في الهيئات الرئيسية المعنية للأمم المتحدة، تعهدنا بضمان التعليم الأساسي في إطار كل بلد من بلداننا، ولكن تعهدنا أيضا بتوفير التثقيف في مجال حقوق الإنسان وتعزيزها. وأيضا في إطار المنظمة – في الجمعية العامة أو في لجنة حقوق الإنسان أو في العديد من الاجتماعات الدولية – أشرنا باستمرار إلى أهمية ذلك التثقيف. وبالتالي، تم الاعتراف، في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا في عام ١٩٩٣، بأن

”التعليم والتدريب والإعلام العام في مجال حقوق الإنسان [تعتبر] أمورا جوهرية لتشجيع وإقامة علاقات مستقرة ومنسجمة فيما بين المجتمعات المحلية ولتوطيد التفاهم والتسامح والسلم“. (A/CONF.157/23، الفقرة ٧٨).

كما طلب المؤتمر إلى جميع الدول والمؤسسات

”إدراج حقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي والديمقراطية وسيادة القانون كمواضيع في المناهج الدراسية لجميع المؤسسات التعليمية الرسمية وغير الرسمية“.(نفس المصدر، الفقرة ٧٩).

وأخيرا، فإننا اعتمدنا مختلف برامج العمل الدولية، مثل البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٤-٢٠٠٤، الذي تشجع خطة عمله ومبادئه التوجيهية تطوير وتنفيذ استراتيجيات شاملة وفعالة ودائمة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

وبالتالي، فإننا نحيي اليوم ذكرى نهاية عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وحينما بدأت الجمعية العامة ذلك البرنامج قبل ١٠ أعوام، حثت الوكالات التعليمية الحكومية وغير الحكومية، في الفقرة ٦ من منطوق قراراها ١٨٤/٤٩،

”على تكثيف جهودها الرامية إلى وضع وتنفيذ برامج للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، على النحو الموصى به في خطة العمل، وبخاصة من خلال إعداد وتنفيذ خطط وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان“.

ووفقا لتقييم عام، فان برنامج العقد عمل، بحلول منتصف العقد، بوصفه حفازا بجعل الحكومات تستجيب، بالرغم من انه ما زال هناك الكثير مما يتعين القيام به. غير أنه من الضروري، أكثر من أي وقت مضى، تحسين التعاون بين الفاعلين الحكوميين وغير الحكوميين، كي يعملوا بروحٍ من الاحترام المتبادل.

إن عام ٢٠٠٤ قد دل على تزايد الأنشطة الحكومية في تعليم حقوق الإنسان. بيد أن بعض الحكومات قد ذكرت أن تعليم حقوق الإنسان سيظل أولويةً في بلدانها، حيث أن هناك قضايا محددة لم تعالج بعد. وبصفة عامة، أعتبر العقد آلية إيجابية وضعت تعليم حقوق الإنسان في جدول الأعمال بوصفه قضيةً ذات أولوية، وساعدت على زيادة توعية الجمهور بهذا الشأن، ووفرت إطاراً للتعاون الدولي في هذا المجال.

والبرنامج العالمي المقترح لتعليم حقوق الإنسان ومشروع خطة العمل للمرحلة الأولى من ذلك البرنامج، التي

ستمتد من عام ٢٠٠٥ إلى عام ٢٠٠٧، معروضان علينا كي ننظر فيهما ونقرهما. وإقرار جمعيتنا لهاتين الوثيقتين أمر هام لعدة أسباب. فهو سيعيد تأكيد أن تعليم حقوق الإنسان يظل أولوية للمجتمع الدولي قاطبةً ويوفر إطار عمل مشتركا لجميع الفاعلين المعنيين بالأمر، ويشجع على مساندة البرامج الموجودة، ويوفر حافزاً لإيجاد برامج جديدة، ويعزز التعاون على جميع المستويات.

بيد أنه من الواضح أن المبادرات التي من قبيل العقد الزمني الختامي والبرنامج العالمي المقترح لا يمكن أن يكون لها وقع فعال إلا إذا كان الفاعلون الوطنيون والمحليون يستعملونها كأدوات للتعبئة.

وإذ افتتح هذه الجلسة العامة أود أن أناشد الجميع أن يضموا جهودهم لجعل تعليم حقوق الإنسان حقيقةً ماثلةً في مجتمعاتنا ونقطة تتركز عليها مناقشاتنا في السنوات القادمة. إن تعليم حقوق الإنسان – الذي يعزز الاحترام والمساواة والتعاون والتفاهم، مما يمنع إساءة استعمال تلك الحقوق ونشوء الصراعات بشأنها – يظل إسهاماً من أفضل الإسهامات في تحقيق عالمٍ يسوده السلم.

أعطي الكلمة الآن لوكيل الأمين العام.

وكيل الأمين العام (تكلم بالانكليزية): إن يوم حقوق الإنسان يوفر لنا، كل عام، فرصةً لاستعراض ما أحرزناه من تقدم منذ إنشاء الأمم المتحدة، في الوفاء بهدف الميثاق الرامي إلى تشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للجميع.

نستطيع حسبما أعتقد أن نوافق جميعاً على أننا قد أحرزنا بعض التقدم اللافت للنظر. واليوم، بفضل الأمم المتحدة إلى حد بعيد، يوجد نظام عالمي لقانون الإنسان. غير أن يوم حقوق الإنسان هذا هو أيضاً فرصة لتذكر إساءات استعمال حقوق الإنسان التي لا تزال مستمرة حول العالم، وللإشارة إلى الجهود الهائلة التي لا يزال الأمر يحتاج إليها لجعل حقوق الإنسان حقيقةً للجميع. إنها فرصة لنعيد تكريس أنفسنا للاستراتيجية الجوهرية التي هي استراتيجية تعليم حقوق الإنسان.

إن تعليم حقوق الإنسان أداة لا غنى عنها لكفالة أن يتمتع كل فرد بحياةٍ كريمة ؛ وكي يقوم الموظفون الحكوميون بتنفيذ التزامات الدولة بحقوق الإنسان ؛ وكي يقوم المجتمع ككل بوضع وتغذية ثقافة في مجال حقوق الإنسان، هي مطلب سابق للتنمية المتناسقة والسلمية. وتعليم حقوق الإنسان يغطي العديد من الجوانب: معرفة حقوقنا ؛ ومعرفة آليات حمايتها؛ وإيجاد مهارات استعمال تلك الحقوق في حياتنا اليومية ؛ وتعزيز السلوك الرامي إلى حماية تلك الحقوق وتشجيعها. وبعبارة أخرى، إن تعليم حقوق الإنسان إنما هو عملية تتركز على الناس وموجهة نحو أعمال محددة.

واليوم، بينما نصل إلى نهاية عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان، سوف تنظر الجمعية العامة في مبادرات مستقبلية ممكنة لتعزيز تعليم حقوق الإنسان على نطاق العالم كله. وسوف تنظر الجمعية، بصفة خاصة، في طرح برنامج عالمي لتعليم حقوق الإنسان، يبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

وسوف يركز ذلك البرنامج، خلال سنواته الثلاث الأولى، على إدماج تعليم حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الابتدائية والثانوية. وأمام الجمعية العامة مشروع خطة عمل خاص بتلك المرحلة الأولى، أعده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، في تشاور وثيق مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وكذلك مع خبراء وممارسين حكوميين وغير حكوميين.

إن مشروع الخطة يستوحي المبادئ والأطر المستمدة من عدة أدوات وصكوك دولية تتعلق بحقوق الإنسان. وهو

يعترف بأن إدماج تعليم حقوق الإنسان في أنظمة المدارس الابتدائية والثانوية إنما هو عمليةٌ معقدة تتطلب العمل على عدة جبهات، تتساوى جميعاً في أهميتها ويعزز كل منها الأخرى. وينبغي أن تتضمن تلك الجبهات وضع وإقرار سياسات ثقافية متماسكة، وقوانين واستراتيجيات تبين مبادئ حقوق الإنسان وكذلك تدابير لتنفيذ تلك السياسات، مع إشراك جميع أصحاب المصلحة؛ وكفالة أن تكون جميع عمليات وأدوات التدريس والتعلم شاملةً مبادئ حقوق الإنسان؛ وتشجيع إيجاد بيئة تعليمية تحترم فيها حقوق الإنسان ويمارس فيها الطلبة والمعلمون وآباء الطلبة حقوق الإنسان والتضامن في الحياة اليومية؛ وتزويد المدرسين ومسؤولي المدارس بما يلزم من معارف ومهارات لتسهيل التعلم وممارسة حقوق الإنسان في المدارس.

وفي يوم حقوق الإنسان هذا، أنضم إلى مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في الإشادة بالمربين والمدافعين عن حقوق الإنسان، وهم كُثر حول العالم، الذين يسهمون يوماً بعد يوم في بناء ثقافة عالمية لحقوق الإنسان. إن هؤلاء الرجال والنساء يفعلون ذلك في أطر رسمية وغير رسمية، وفي مجتمعات صغيرة وكبيرة، وكثيراً ما يواجهون في ذلك المصاعب والأخطار. إنهم يفعلون ذلك من خلال تنمية المبادرات التربوية وضرب مثل بسلوكهم الذاتي في مجال حقوق الإنسان. ينبغي أن يكون هؤلاء إلهاماً لنا جميعاً. إن حقوق الإنسان هي تراثنا المشترك، وإنجازها يرتهن بالإسهام الذي يكون كل منا مستعداً لتقديمه.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل أستراليا كي يقدم مشروع القرار A/59/L.43.

السيد تشوي (استراليا) (تكلم بالإنكليزية): إن مؤتمر فيينا العالمي المعني بحقوق الإنسان عام ١٩٩٣ أيد الرأي القائل إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان إنما هو أمر جوهري لتشجيع وتحقيق علاقات مستقرة ومنسجمة بين المجتمعات المحلية وإيجاد التفاهم والتسامح والسلام. ويوجد الآن توافق واسع في الآراء على أن تعليم حقوق الإنسان إسهام أساسي في تحقيق تلك الحقوق ومنع سوء استعمالها على المدى الطويل.

إن عام ٢٠٠٤ هو نهاية عقد الأمم المتحدة لتعليم حقوق الإنسان. فهذا العقد كان فترةً لا تقدر بثمن نجحت فيها دول كثيرة في جعل الحاجة إلى تعليم حقوق الإنسان في مقدمة جداول الأعمال الخاصة بتلك الحقوق. والعقد المذكور قد عزز الوعي بأهمية تعليم حقوق الإنسان ووفر إطاراً للعمل الدولي. وهو سهل عمل الذين يعكفون من قبل على العمل في تعليم حقوق الإنسان، وشجع آخرين على وضع برامج ذات صلة بهذا الموضوع. غير أن الأمر يقتضي تنفيذ المزيد. فلابد من مزيدٍ من المتابعة للبناء على نتائج العقد المشار إليه.

إن أستراليا، ومقدمي مشروع قرار اليوم، إذ تدور في خاطرهم تلك الأهداف الهامة، يقومون بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/59/L.43، المعنون ”البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان“. إن مشروع القرار يسعى إلى البناء على إنجازات العقد عن طريق الإعلان عن البرنامج العالمي لتعليم حقوق الإنسان، الذي من المقرر أن يبدأ في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. والبرنامج العالمي الذي يتضمن مراحل مستهدفة ومراحل أقصر أمداً سيكون ملائما لنهجٍ أشد هيكلةً في مجال تعليم حقوق الإنسان، بما في ذلك وجود إدارات أكثر استجابة وتنسيقا وصقلا.

إن المرحلة الأولى من البرنامج، الذي اشترك في صياغته المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلوم والثقافة، تركز على خطة عمل للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في نظامي المدارس الابتدائية

والثانوية. وتسعى هذه المرحلة إلى توفير إطار جماعي للعمل لجميع الأطراف الفاعلة ذات الصلة، وتهدف إلى دعم برامج التثقيف القائمة في مجال حقوق الإنسان، وإبراز الممارسات التي حققت نجاحا، وتقديم حوافز لتطوير برامج جديدة.

ويشير مشروع القرار مع التقدير إلى مشروع خطة العمل، ويدعو الحكومات إلى تقديم تعليقاتها عليها، ويوصي باعتمادها المبكر من جانب الجمعية العامة. ونحن نحث جميع الحكومات على اعتماد خطة العمل في وقت مبكر.

وبالإضافة إلى المشتركين في تقديم مشروع القرار المدرجين في القائمة الواردة في الوثيقة A/59/L.43، فقد انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار: الاتحاد الروسي، أرمينيا، ألمانيا، أسبانيا، أندورا، إسرائيل، أوروغواي، أيرلندا، أيسلندا، إيطاليا، البرازيل، بيلاروس، جامايكا، جمهورية كوريا، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، الدانمرك، تركيا، الرأس الأخضر، سلوفينيا، السويد، سويسرا، صربيا والجبل الأسود، شيلي، غواتيمالا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كازاخستان، كرواتيا، كندا، لاتفيا، ليتوانيا، لكسمبرغ، مالطة، المغرب، المكسيك، موناكو، النرويج، النمسا، الهند، هنغاريا، هولندا.

ومن المهم والمناسب بشكل خاص أننا نبت في مشروع القرار هذا في يوم حقوق الإنسان أثناء جلسة عامة للاحتفال بانتهاء عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد حظيت القرارات المتعلقة بحقوق الإنسان تقليديا بتأييد قوي من جانب المجتمع الدولي، مما يعكس الأهمية التي تُولى للاحتفاظ بإطار دولي ملائم للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ونأمل ونتوقع أن يعتمد مشروع القرار في هذه المرة أيضا بتأييد واسع النطاق في الجمعية العامة.

السيد فان دين بيرغ (هولندا) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. وقد أيدت هذا البيان البلدان المرشحة، بلغاريا، وتركيا، ورومانيا، وكرواتيا؛ وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والأعضاء المحتملون، ألبانيا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغسلافية السابقة، وصربيا والجبل الأسود؛ وبلد رابطة التجارة الحرة الأوروبية والعضو في المنطقة الاقتصادية الأوروبية، أيسلندا.

أثناء مراسم وضع حجر الزاوية لهذا المبنى، أودعت نسخة للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، ونسخة لميثاق الأمم المتحدة داخل حجر الزاوية. وقد رمز ذلك العمل إلى كون حقوق الإنسان ركنا أساسيا من أركان الأمم المتحدة. وقال الرئيس ترومان في تلك المناسبة:

> ”إن الميثاق يجعل بصورة واضحة احترام حقوق الإنسان من جانب الدول مسألة ذات اهتمام دولي. وقد تعلمت الأمم الأعضاء من التجربة المريرة أن احترام حقوق الإنسان لا غنى عنه من أجل تحقيق التقدم السياسي والاقتصادي والاجتماعي. وتعلمت أن إهمال حقوق الإنسان يؤدي إلى الاستبداد، وفي كثير من الأحيان يقود إلى الحرب.“

وتلك الرسالة مهمة اليوم مثلما كانت قبل ٥٥ عاما عندما وجهت في حفل مراسم إرساء حجر الزاوية. والنهوض بحقوق الإنسان وحمايتها ينبغي أن يكون شغلا شاغلا مشروعا للمجتمع الدولي.

وعندما اعتمد أسلافنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، فقد فعلوا ذلك من أجل عدة أهداف. ومن بين تلك الأهداف أنه ينبغي لكل فرد وكل هيئة في المجتمع أخذ الإعلان في الحسبان دائما، والعمل بجد من خلال التعليم والتثقيف على تعزيز احترام تلك الحقوق والحريات.

وبالتالي، فإن التوعية في مجال حقوق الإنسان غاية أساسية للإعلان. والإعلان عبارة عن نص يهدف إلى توعية الناس بحقوقهم الطبيعية. ولذلك، من المناسب أننا اليوم، في يوم حقوق الإنسان، بعد ٥٦ عاما من اعتماد الإعلان العالمي، نعالج مسألة التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

والتثقيف في مجال حقوق الإنسان أمر أساسي من أجل تحقيق علاقات الوئام والاستقرار بين المجتمعات، ولتعزيز التفاهم والتسامح والسلام. وهي ضرورية من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها، ومن أجل التمتع الكامل بها وتحقيق سيادة القانون. وفي عالم يعرف فيه كل إنسان حقوقه، وتكون الحكومات خاضعة للمساءلة على عملها، تصبح حظوظ سيادة حقوق الإنسان أفضل إلى حد بعيد.

وعندما أعلنا عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان قبل عشرة أعوام، فقد فعلنا ذلك انطلاقا من المادة ٢٦ من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان:

”يجب أن تهدف التربية إلى إنماء شخصية الإنسان إنماء كاملا، وإلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية.“

وربما كان مناسبا أن من اقترح هذه الفقرة كان ممثلا للمجلس اليهودي العالمي. فالإهمال التام لتلك المبادئ أدى إلى ويلات ووحشية الحرب العالمية الثانية. والتثقيف في مجال حقوق الإنسان عنصر أساسي في أية استراتيجية لمنع العنصرية وكراهية الأجانب، ومعاداة السامية، والتعصب، وكراهية الإسلام. وعندما نحيي ذكرى تحرير معسكرات الاعتقال بعد بضعة شهور، لعلنا نتذكر إلى أين أدى إهمال واحتقار حقوق الإنسان في الماضي. وفي يومنا هذا، ما زالت معاداة السامية تنفث سمومها. ولن نتمكن من التغلب على الكراهية والتعصب إلا من خلال تعليم التسامح والاحترام والتفاهم. ولن نتمكن من تعزيز الاحترام العالمي لحقوق الإنسان إلا من خلال غرس الإيمان بكرامة الإنسان وقيمته. والتثقيف في مجال حقوق الإنسان هو الأداة الأساسية لتغيير المواقف والسلوك، وللنهوض بالتسامح واحترام التعددية في المجتمعات.

لقد وصلنا إلى نهاية عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ويرحب الاتحاد الأوروبي بإنجازات العقد. ويحتل التثقيف في مجال حقوق الإنسان اليوم مكانا بارزا في جدول أعمالنا. وقد زاد الوعي بالحاجة إلى التوعية في مجال حقوق الإنسان. وتم وضع إطار دولي للتعاون في هذا الميدان. وأقيمت أنشطة عديدة على الصعد المحلية والوطنية. ونُقحت المناهج الدراسية وكتب التدريس لإزالة القولبة ولإدخال مبادئ حقوق الإنسان. وأعدت دورات دراسية وبرامج بدرجة الماجستير في موضوع حقوق الإنسان. ووفر التدريب لأفراد إنفاذ القانون في الميدان في مجال حقوق الإنسان.

ومع ذلك، ما زال هناك الكثير من التحديات الباقية. وما زال أمامنا طريق طويل. ونحتاج إلى جمع وتعميم الممارسات الجيدة. كما أننا نحتاج إلى تحسين تبادل الخبرات على المستويات الوطنية والإقليمية. وما زلنا في حاجة إلى زيادة تطوير المواد التعليمية، ولا تزال الموارد في مجال حقوق الإنسان نادرة.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة للجهود المبذولة على المستويات الوطنية والإقليمية لتعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد عقدت منظمة الأمن والتعاون في أوروبا اجتماعا في فيينا هذا العام حول التوعية والتدريب في مجال حقوق الإنسان، وجرى التركيز على تضافر الجهود المبذولة في التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان في منطقة المنظمة، وخرج الاجتماع بتوصيات

فيما يتعلق بتحسين مستوى التثقيف والتدريب في مجال حقوق الإنسان.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة برنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان للشباب برعاية مجلس أوروبا. ونرحب بتركيزه على تكافل حقوق الإنسان والحريات الأساسية وعدم قابليتها للتجزئة. ونحيي المجلس على الدليل الذي أصدره للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والذي يهدف إلى جعل التوعية في مجال حقوق الإنسان سهلة المنال ومفيدة للمربين والمدرسين والمتدربين.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالإعلان اليوم عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ويشيد، على وجه الخصوص، بحكومتي أستراليا وكوستاريكا على جهودهما في ذلك الميدان. ونشجع الدول الأعضاء على استعراض مشروع خطة العمل بشأن المرحلة الأولى للبرنامج العالمي بغية اعتمادها وتنفيذها المبكرين.

ويسر الاتحاد الأوروبي بوجه خاص أن يلاحظ تركيز المرحلة الأولى للبرنامج العالمي على النظامين التعليميين الابتدائي والثانوي. وكما تنص عليه اتفاقية حقوق الطفل في المادة ٢٩ (د)، فإن تعليم الأطفال سوف يتوجه إلى:

”إعداد الأطفال من أجل حياة مسؤولة في مجتمع حر، على أساس روح التفاهم والسلام والتسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والمجموعات العرقية والوطنية والدينية والأفراد من الشعوب الأصلية“.

إن الاتحاد الأوروبي يود أن يعرب عن أمله في أن يؤدي البرنامج العالمي إلى أنشطة مهمة وواضحة على المستويين الوطني والمحلي. ويمكننا أن نعلن عن الاحتفال بالعقود وأن نعتمد برامج عمل ومشاريع قرارات بقدر ما نريد، ولكن إذا لم تسفر عن أنشطة ملموسة أو إذا لم تؤد إلى أي تحسن في الميدان، فإن جميع الجهود التي نبذلها سوف تذهب هباء.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بالدور القيادي الذي يضطلع به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) حيال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ودور مكتب المفوض السامي في مجال تطوير المواد التدريبية، ودعم الجهود الوطنية من خلال التعاون التقني، وتيسير تشاطر المعلومات دور لا غنى عنه. وإن مساهمة اليونسكو، بما في ذلك من خلال أنشطة الشراكة التي تضطلع بها مع المؤسسات التعليمية والبحثية وعلاقاتها مع وسائط الإعلام، لا تقل أهمية.

إن اليوم هو يوم حقوق الإنسان. ونحن نحتفل بذكرى قيامنا قبل ٥٦ عاما في باريس، نحن شعوب الأمم المتحدة، باعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهو من المعايير المشتركة للإنجاز بالنسبة لكل الشعوب والأمم. ومع ذلك، ما زالت تحدث انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في كل أنحاء العالم. واليوم، وعلى غرار أي يوم آخر، فإن مشاعرنا ينبغي أن تكون مع الضحايا، أولئك الذين يُقتلون أو يُقمعون أو يُسجنون.

ومنذ أودعنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في حجر الزاوية هذا، ماذا فعلنا حقا؟ هل قمنا فعلا بتشييد الأمم المتحدة على أساس حقوق الإنسان، أم قمنا بمجرد دفن الإعلان بسلام في مكان لا يستطيع أحد أن يستدل عليه؟ إن المفوض السامي لحقوق الإنسان بالنيابة، السيد بيرتي رامتشاران، حذر لجنة حقوق الإنسان في وقت سابق في هذا العام قائلا إنه:

”إذا قمتم بتمييع دور الحماية الذي تضطلع به اللجنة، فإن حكم التاريخ سيكون قاسيا. إن

الناس هم الذين يعانون عندما يكون هناك صمت في مواجهة الفظائع التي ترتكب في حقهم''.

هذه العبارات ليست مهمة للجنة فحسب، بل أيضا لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها.

فلنسع إذن للتعليم والتدريب والتثقيف والتعلّم، ولنقم بإنشاء ثقافة من أجل حقوق الإنسان حيث تكون عتبة معرفتنا لحقوق الإنسان هي القانون وازدهار سيادة القانون. ولكن ينبغي ألا ننسى أبدا واجبنا أيضا إزاء الدفاع عن الضحايا، كما ينبغي ألا ننسى أبدا التزامنا بتعزيز وحماية حقوق الإنسان.

السيد روك (كندا) (تكلم بالانكليزية): يسعدني أن أتكلم اليوم ليس باسم كندا فحسب، بل أيضا باسم الدول الأعضاء في شبكة الأمن البشري، التي تضم الأردن وأيرلندا وتايلند وسلوفينيا وسويسرا وشيلي ومالي والنرويج والنمسا وهولندا واليونان وكذلك جنوب أفريقيا بصفتها مراقبا. وسأختصر في الملاحظات التي أدلي بها من على هذا المنبر، ولكنني سأعمم النص الكامل للبيان المتفق عليه.

يشرفني بوجه خاص أن أتكلم اليوم بينما نحتفل بيوم حقوق الإنسان. وتوفر هذه المناقشة فرصة طيبة لإعادة التأكيد على التزامنا الثابت بتعزيز وحماية حقوق الإنسان وإيماننا المخلص بالأهمية الأساسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بالنسبة لتعزيز وحماية الأمن البشري بكل ما في الكلمة من معنى. ونحن مقتنعون بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان أداة أساسية لمنع انتهاكات حقوق الإنسان ومنع الصراعات بشكل عام.

وعلى غرار العديد من زملائي، يسعدني كثيرا أن أرافق في كثير من الأحيان الزوار إلى هذا المبنى الرائع، حيث نزور الأماكن الشيّقة في هذا المبنى. وعلى جدار يبعد بضعة ياردات من هنا يوجد مخطوط الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وهناك أيضا بعض الأماكن القليلة في هذا المبنى ذات تأثير كبير على الزوار. إن البساطة التي تتصف بها قوة ذلك الإعلان، بلغته المباشرة، وبهذه الكلمات الواضحة التي تعبر عن حقوق الإنسان ما زالت تثير الإعجاب بتلك المبادئ الهامة التي نؤمن إيمانا عميقا بها جميعا. فماذا عساه أن يكون أكثر جلاء وأشد جاذبية أو أن يكون ذا قيمة أكبر في المدى البعيد من هذه الحقوق التي نلقّنها للأطفال في سن مبكرة كي يبدأوا التفكير في حقوقهم كأفراد وفي حقوق الآخرين كأفراد وفي مسؤوليتنا الجماعية المشتركة إزاء احترام كرامة الآخرين وحقوقهم كبشر؟

ولا ريب أنه بتلك الطريقة، ومن خلال التثقيف وتعزيز الحقوق التي نؤمن بها إيمانا عميقا وندعو إليها – تلك الحقوق التي نحتفل بها اليوم – يمكننا أن نمهد السبيل أمام إقامة عالم يتمتع بالتفاهم والاحترام والسلام على نحو متبادل. إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان تدبير قوي ولا غنى عنه في الحرب التي يجب أن نشنّها جميعا ضد التمييز وضد التعصب وضد العنصرية.

في عام ٢٠٠٢، عندما ترأست النمسا شبكة الأمن البشري، جعلت من التثقيف في مجال حقوق الإنسان الفكرة الرئيسية ذات الأولوية بالنسبة للشبكة. ومنذ ذلك الحين اتخذنا العديد من الخطوات الملموسة في ذلك الصدد. والأبرز أن شبكة الأمن البشري وضعت كتيّبا حول التثقيف في مجال حقوق الإنسان، يستخدمه حاليا المعلمون في مجال حقوق الإنسان والطلاب حول العالم للمساعدة في زيادة الوعي بحقوق الإنسان وتحسين فهمنا الأساسي لها.

وفي إعلان غراتز اتفق أعضاء الشبكة على المضي قدما ببرامج التدريب في مجال حقوق الإنسان على كل من المستوى المحلي والوطني والإقليمي، ودعم الزيادة المطلوبة في عدد المدربين في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني.

ولعل الأهم من ذلك أن إعلان غراتز أكد على ضرورة التنسيق الشامل لكل الجهود المتعلقة ببرامج الأمم المتحدة في مجال التعليم والإعلام مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان.

(تكلم بالفرنسية)

إننا نؤمن بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان التزام مستمر مدى الحياة. وفي إطار التنسيق الذي يقوم به مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، وبالدعم الخاص الذي تقدمه كوستاريكا، قام المدراء في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بوضع برامج جديدة هامة، والأهم من ذلك قاموا بوضع أساس قوي يمكن أن يبنى عليه تطوير العمل المتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نود أن نغتنم هذه الفرصة لكي نرحب بالإعلان عن البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، والذي سيبدأ في أول كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. وقد تم إعداد مشروع خطة العمل بالنسبة للمرحلة الأولى من هذا البرنامج بالاشتراك مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وإننا نشجع الدول على النظر بعناية في توصيات المشروع المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان وذلك في المرحلتين التعليميتين الابتدائية والثانوية، بغية اعتمادها وتنفيذها في أسرع وقت ممكن.

وأخيرا فإن أعضاء شبكة الأمن الإنساني يؤكدون من جديد مساندتهم لاستمرار التزام الأمم المتحدة بتعزيز حقوق الإنسان والتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

الرئيس (تكلم بالفرنسية): أعطي الكلمة لممثل شيلي الذي سيتكلم بالنيابة عن مجتمع من الديمقراطيات.

السيد رهرن (شيلي) (تكلم بالإسبانية): أتشرف بأن أتكلم بالنيابة عن فريق الدعوة إلى اجتماع مجتمع من الديمقراطيات، وهو الفريق الذي يضم البرتغال، بولندا، الجمهورية التشيكية، جمهورية كوريا، جنوب أفريقيا، مالي، المكسيك، الهند، الولايات المتحدة الأمريكية، شيلي.

وقبل كل شيء، أود أن أتلو بيانا صدر عن فريق الدعوة إلى اجتماع مجتمع من الديمقراطيات بمناسبة يوم حقوق الإنسان.

”تشارك المجموعة التنظيمية لمجتمع الديمقراطيات في الاحتفال بيوم حقوق الإنسان في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٤. مؤكدة أن المبادئ التي يجسدها الإعلان العالمي لحقوق الإنسان هي الركائز الأساسية لعالم يسوده السلام والأمن والازدهار. وهذه القيم التي تشكل معيارا عاما للإنجاز لدى جميع الشعوب والأمم هي قيم أساسية للحكم الديمقراطي، وخير حام لها هي الحكومات الملتزمة التزاما كاملا بحكم القانون.

”ويعترف مجتمع الديمقراطيات بالأهمية الأساسية لجميع حقوق الإنسان وبالتأثيرات المتبادلة بين السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان واعتماد كل منها على الآخر. وقد قطعت بلدان المجموعة التزاما على نفسها في إعلان وارسو وفي خطة عمل سيول لعام ٢٠٠٢، بتعزيز تطوير المؤسسات الديمقراطية في جميع أنحاء العالم وبتعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وفي يوم حقوق الإنسان هذا، تحيي دول مجتمع الديمقراطيات جميع الدول التي ناضلت من أجل بناء ديمقراطيات ومن أجل تعزيز وحماية جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وهي تحدد التزامها بتطوير الديمقراطية محليا والترويج

لها إقليميا وعالميا من أجل التقيد بالمبادئ المنصوص عليها في ذلك الإعلان الهام.“ (A/59/598، المرفق).

وأود أيضا إبلاغ الجمعية العامة بأن نص هذا البيان قد صدر اليوم في جنيف وفي عواصم البلدان التي يتألف منها فريق الدعوة إلى الاجتماع وعواصم مشاركين آخرين في مجتمع من الديمقراطيات. ونشر أيضا بوصفه وثيقة الأمم المتحدة A/59/598.

السيد بايكاداموف (كازاخستان) (تكلم بالروسية): اسمحوا لي، يا سيدي الرئيس، بأن أقدم لكم وللجمعية العامة قاطبة تهانئنا بمناسبة يوم حقوق الإنسان. إن المجتمع الدولي، من خلال الاحتفال السنوي بهذه المناسبة، يتزايد اقتناعه بنمو انتباه الناس في كل مكان لحقوق الإنسان كشرط مسبق لعيشهم في حرية، ولهذا التراث الهام من الحضارة، وفقا للمبادئ الواردة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عام ١٩٤٨.

إننا اختتمنا قبل هنيهة عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي هو أحد البرامج الرئيسية والهامة التي تتبناها الأمم المتحدة. وبالنسبة لكازاخستان، أسوة بغيرها من بلدان كومنولث الدول المستقلة، تزامن العقد المذكور مع فترة توطيد استقلالنا الوطني وسيادة دولتنا وإصلاح نظامنا الاجتماعي والاقتصادي والسياسي. إن طريقة العيش، ووجهات نظر كثير من مواطنينا مرت، خلال هذه السنوات، بتغييرات جذرية. إن خبرتهم الذاتية قد أقنعتهم بمزايا اقتصاد حر وبسيادة القانون والديمقراطية.

إن الإصلاحات التي شرع فيها رئيس جمهورية كازاخستان قد آتت أكلها فعلا. فبفضل هذه الإصلاحات أصبحت عملية إيجاد مجتمع في كازاخستان ينظم نفسه بنفسه ومنفتح وديمقراطي، تطورا لا يمكن عكس اتجاهه. إن الدولة تقوم في الوقت الحاضر بعملية إضفاء الطابع الديمقراطي على المجتمع خطوة بخطوة، وهي تحاول أن تبث في مواطنيها ثقافة احترام حقوق الإنسان. ويجري تنفيذ إصلاحٍ للنظام القضائي، اقترحه رئيس الدولة، يقضي بالأخذ بنظام المحلفين وبتأجيل عقوبة الإعدام إلى أجلٍ غير مسمى. وإذ ندرك أن حقوق الإنسان ينبغي أولا أن تصبح جزءا لا يتجزأ من ثقافة أي مجتمع، لم نقم بحمل السكان على القبول العام لتلك الحقوق؛ وإنما اخترنا بدلا من ذلك أن نرفع تدريجيا مستوى الوعي بحقوق الإنسان بين سكاننا.

إن انضمام كازاخستان إلى صكوك حقوق الإنسان الأساسية الدولية المأخوذ بها برعاية الأمم المتحدة قد سهل ذلك الجهد. إن بلدنا قد أصبح طرفا في العهود الدولية بشأن حقوق الإنسان، وهو آخذ بإتمام عملية التصديق عليها. إن كازاخستان قد اضطلعت فعلا بمسؤولياتها التبليغية الناشئة عن تلك الصكوك. وأنشئت لجنة وطنية مشتركة بين الإدارات معنية بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني الدولي. وترصد اللجنة تنفيذ توصيات الأمم المتحدة بشأن حقوق الإنسان وتشجع الوعي بالمعاهدات الدولية المتعلقة بحقوق الإنسان.

وبالإضافة إلى ذلك هناك حملة تربوية تقوم على أساس واسع النطاق، تستهدف الموظفين العموميين. إن المبادئ والمعايير الواردة في اتفاقيات الأمم المتحدة الخاصة بحقوق الإنسان قد أدمجت في تشريع كازاخستان. إن الدولة تجعل من حق كل فرد معرفة حقوقه أو حقوقها، مما يعيد تأكيد الحق في التثقيف في مجال حقوق الإنسان، كما هي واردة في دستور بلدنا.

إن كازاخستان آخذة في الوفاء بأحد أهم المتطلبات التي قررتها الجمعية العامة بشأن نشر نصوص المعاهدات الدولية الخاصة بحقوق الإنسان. تلك المعاهدات تنشر بوصفها طبعات مستقلة وتنشر على مواقع الشبكة الرسمية

التابعة للهيئات الحكومية. وتوجد في الوقت الحاضر استراتيجية للدولة لجعل منهج يتعلق بحقوق الإنسان جزءا من مناهج تدريس المدارس والجامعات.

تساند كازاخستان كل المساندة الحكم الوارد في الفقرة الخامسة من ديباجة مشروع القرار A/59/L.43، بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان عملية طويلة الأجل بل تدوم على مدى الحياة. ونحن مقتنعون بأن احترام كرامة كل شخص لا يمكن كفالته إلا من خلال مواصلة الأنشطة التربوية طوال أعمار الناس. وفي هذا السياق نؤيد العمل الجاري في مجال التثقيف المتعلق بحقوق الإنسان الذي يقوم به المكتب الإقليمي لمكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان في آسيا الوسطى.

إن المنظمات غير الحكومية قد أصبحت شريكة يمكن الاعتماد عليها لدولتنا في العمل غير الرسمي لتلك المنظمات في مجال التثقيف بحقوق الإنسان. وبفضل خبرة المنظمات غير الحكومية في هذا المجال قامت تلك المنظمات في كازاخستان بتطوير أول مفهوم قطري للتربية في شؤون المواطنة. واليوم، تقوم الأجهزة الحكومية، ومؤسسات حقوق الإنسان الوطنية بالأنشطة التثقيفية، بالشراكة مع المنظمات غير الحكومية.

ويشارك مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان مشاركة نشطة في عملية التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وقد عقد مؤتمر دولي كبير بشأن حقوق الإنسان، في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤، بمشاركة مكتب أمين مظالم حقوق الإنسان. وأجرى المشاركون في المؤتمر تقييما نزيها لجهود كازاخستان في تنفيذ أهداف العقد المنتهي، وقدموا توصيات حول تحسين نوعية التربية وجعلها منتظمة. ويجري الآن إنشاء جهاز مشترك بين الإدارات معني بالتثقيف، بمشاركة المنظمات غير الحكومية، ومركز ثقافي في مجال حقوق الإنسان برعاية مفوض حقوق الإنسان.

إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان عملية مستمرة على كل المستويات. ومن الممكن لهذا التثقيف أن يكون آلية موثوقة لمنع التمييز القائم على أساس الجنس، أو اللغة، أو الدين. وتتخذ كازاخستان اليوم كل إجراء ممكن لتزويد مواطنيها بالمعلومات والمعرفة عن طبيعة وقيم حقوق الإنسان وطرق حمايتها.

ويقوم البلد بعملية نشطة لتحديث المجتمع، وينتهج رئيس الدولة سياسة اللامركزية في الإدارة العامة من خلال توزيع المسؤوليات بين مختلف مستويات السلطة. وقد أنشئت مفوضية وطنية للديمقراطية والمجتمع المدني في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٤. ومنذ عدة أيام، جرت سلسلة من الأحداث الهامة التي أذنت ببدء مرحلة جديدة من الإصلاح السياسي في كازاخستان. فقد تم التوقيع على مراسيم بشأن إجراء انتخابات على مراحل لرؤساء السلطات المحلية، وإعطاء صلاحيات أوسع لسلطة أمين مظالم حقوق الإنسان. وأصبحت لدى أمين المظالم الآن السلطة لطلب مراجعة قرارات المحاكم، ورفع دعاوى جنائية، أو البحث عن وسائل أخرى لضمان المساءلة، والمبادرة بإجراء جلسات استماع برلمانية.

وكان العقد المنتهي الآن بالنسبة لكازاخستان عقدا اتخذت فيه قرارات مستنيرة بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وهدف هذه الجهود المدعومة من جانب الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوطنية هو بناء دولة سيادة القانون التي تضع حقوق الإنسان في أعلى سلم قيمها. ولم يكتمل بعد العمل على تطوير التثقيف في مجال حقوق الإنسان. وستستمر كازاخستان في تعزيز سيادة القانون من خلال التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

ونحن نؤيد مشروع خطة عمل المرحلة الأولى لبرنامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان، وسنبذل قصارى جهودنا لتنفيذها في بلدنا.

السيد شي بوهوا (الصين) (تكلم بالصينية): تكتسب مناقشة الجمعية العامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان اليوم، الذي يوافق يوم حقوق الإنسان، أهمية خاصة.

وقد أخذ الوفد الصيني علما بتقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان الذي قيم عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (E/CN.4/2004/93)، ومشروع خطة عمل المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) للبرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (A/59/525)، ويود أن يقدم الملاحظات التالية بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

أولا، إننا نقدر تقديرا عاليا إنجازات عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤) وخطة عمله. وبفضل الجهود الحثيثة التي بذلتها الأمم المتحدة أثناء العقد، عززت المنظمة، على صعيد العالم بأسره، احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية، ودعمت التفاهم، والتسامح، والصداقة، بين مختلف الأمم والجماعات العرقية، والثقافية، والدينية، واللغوية، وسهلت عملية التنمية المستدامة والعدالة الاجتماعية التي يكون محورها الإنسان. وقد تنامى خلال السنوات العشر الماضية وعي المجتمع الدولي بأهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان كأحد الوسائل الأساسية لنيل حقوق الإنسان. وتم وضع وتنفيذ استراتيجيات شاملة وفعالة ومستدامة بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان على المستوى الوطني، مع الأخذ في الحسبان خصوصية ظروف كل بلد.

ثانيا، نحن نؤيد إعلان وتنفيذ الأمم المتحدة للبرنامج العالمي المقترح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وكما أشار المفوض السامي بحق في تقريره التقييمي، كانت هناك مكاسب ونكسات خلال العقد. ومن خلال البناء على الخبرة المكتسبة من العقد، ينبغي للأمم المتحدة زيادة تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان في كل بقاع العالم. ووفقا لقرارات لجنة حقوق الإنسان، أعد مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بالاشتراك مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، مشروع خطة عمل المرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) للبرنامج العالمي المقترح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ونقدر جهود المفوض السامي واليونسكو، وسنقوم بدراسة مشروع الخطة دراسة تفصيلية.

ثالثا، نعتقد أن المبادئ التالية ينبغي أن تكون مرشدا لنا في النهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ففي المقام الأول، يتعين على التثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يأخذ بعين الاعتبار على نحو كامل التقاليد التاريخية والإطار الاجتماعي للبلد المعني، وأن يشجع وينمي التقاليد الثقافية الإيجابية، واحترام التعددية، ومكافحة التمييز. ثانيا، ينبغي أن يشمل التثقيف في مجال حقوق الإنسان جميع الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكذلك الحق في التنمية، بغية السعي إلى تحقيق تنمية متوازنة لجميع حقوق الإنسان. ثالثا، تتحمل الحكومات الوطنية المسؤولية الأساسية عن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، بينما يتحمل المجتمع الدولي التزام المساعدة اللازمة والإرشاد. رابعا، التثقيف في مجال حقوق الإنسان جهد طويل الأجل ومتعدد الأبعاد، ولذلك هناك حاجة إلى جهود متواصلة ودؤوبة لتعميم مفهوم حقوق الإنسان على نطاق واسع من أجل تكريسه في المجتمع.

ويتسم التثقيف في مجال حقوق الإنسان بأهمية خاصة بالنسبة للحكومة الصينية، لأن الصين هي أكبر دولة آهلة بالسكان في العالم. وخلال السنوات العشر الماضية قامت الحكومة الصينية، في إطار عقد الأمم المتحدة للتثقيف

في مجال حقوق الإنسان، بمختلف الأنشطة المتعلقة بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في ضوء الأوضاع الخاصة بالصين.

وعلى الصعيد الوطني، وضعت خطة من خمس سنوات لمحو الأمية قانونيا، وبدأ تنفيذها سعيا إلى تعميق الوعي لدى المواطنين الصينيين بالدستور والديمقراطية، وسيادة القانون وحقوق الإنسان.

وقد أخذت في الحسبان الصكوك الدولية الخاصة بحقوق الإنسان لدى إعداد مناهج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في المدارس الصينية، مع التركيز على سيادة القانون التي تتمحور حول الحقوق، وعلى تعميم المفهوم الأساسي لحقوق الإنسان.

وعلى الصعيد الدولي، فبالإضافة إلى التعاون الدولي، أدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار التعاون التقني بين الصين والمفوض السامي لحقوق الإنسان، ونفذت مجموعة من البرامج في هذا السياق.

واليوم، إذ يتنامى وعي المواطنين الصينيين بحقوق الإنسان، أخذ مفهوم حقوق الإنسان يضرب بجذوره في الصين. والحكومة الصينية مستعدة للمشاركة مع الأمم المتحدة وجميع البلدان الأخرى للبناء على منجزات عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ولتحقيق المزيد من الارتقاء بهذا التثقيف على المستويين الوطني والدولي بغية النهوض بثقافة حقوق الإنسان.

السيد ويناويسر (ليختنشتاين) (تكلم بالانكليزية): يتسم مجال حقوق الإنسان، ربما أكثر من غيره في مجالات أنشطة الأمم المتحدة، بفجوة كبيرة بين المعايير والتنفيذ. فمن جهة، نستطيع أن ننظر إلى الوراء باعتزاز إلى الإنجازات الهامة في وضع معايير حقوق الإنسان خلال العقود القليلة الماضية. وكان اعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، الذي نحتفل بذكرى اعتماده اليوم، إنجازا هاما بحد ذاته، ومصدر إلهام لوضع الصكوك الرئيسية لحقوق الإنسان التي صيغت لاحقا.

وعلى الجانب السلبي لا نزال نعيش في عالم فيه من المألوف حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وهي انتهاكات ترتكب في جميع مناطق العالم . وعلى الرغم من أن الكفاح من أجل مساندة احترام حقوق الإنسان كان دائما صعبا، فإن الاتجاهات الحديثة العهد الرامية إلى تبرير الانتقاص من حقوق الإنسان، في سياق مكافحة الإرهاب، ضمن مجالات أخرى، قد جعلت المهمة أشد صعوبة.

إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، المخصص له إحياء ذكرى اليوم، يمكن أن يؤدي دورا هاما في تضييق الفجوة في تنفيذ معايير حقوق الإنسان. حقيقة لا يمكن أن تمارس حقوق الإنسان إلا إذا كانت تلك الحقوق معروفة ومفهومة ويجري تعليم الناس بها. إن العقد بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي جاء في أعقاب حكم هام وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان نفسه، كان له تأثيرٌ حفزي قوي في مساعدة الأفراد، على النطاق العالمي، على فهم حقوق الإنسان وعلى المطالبة بها وتطبيقها في حياتهم اليومية.

ينبغي توجيه جهود خاصة إلى توعية المهنيين في المجال الاجتماعي والتربوي، حيث أن المهنيين يعملون كمعامل الضرب في الرياضيات، لأنهم يستطيعون أن يصلوا إلى ناس كثيرين. وفي مجالات أخرى مثل إنفاذ القانون، فإن التدريب في مجال حقوق الإنسان جوهري في سبيل الحيلولة دون حدوث انتهاكات لحقوق الإنسان وفي سبيل تشجيع فهم تلك الحقوق والوعي بها. إن ليختنشتاين لم تأخذ إلا في الآونة الأخيرة بمنهجٍ مدرسي جديد تشكل فيه حقوق الإنسان أحد المبادئ الأساسية، وبدأت عقد دورات إعلامية لتعريف حقوق الإنسان في مختلف أقسام إدارتها الوطنية.

وكان العقد بداية طيبة ونقطة انطلاق للعمل الماثل أمامنا. ومن الواضح أنه لا يزال أمامنا طريق طويل نقطعه. إن تقاسم أفضل الممارسات وتبادل الخبرة هما من الأدوات الجوهرية في تحقيق المزيد من التقدم في جهودنا في التثقيف في مجال حقوق الإنسان. إن التعاون الإقليمي يبدو أداة مفيدة على نحو خاص في تحقيق هذه الأهداف، ونحن نشيد بالجهود التي بذلت في إطار منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا. وفي هذا الصدد تنبغي الإشارة بصفة خاصة إلى برنامج تثقيف الشباب في مجال حقوق الإنسان، الذي أخذ به مجلس أوروبا.

إننا نرحب بحرارة بإقرار البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بمناسبة يوم حقوق الإنسان – اليوم – ونعرب عن امتناننا لحكومتي أستراليا وكوستاريكا لعملهما بشأن هذا المشروع. إن سلطاتنا ستستعرض مشروع خطة العمل للمرحلة الأولى من البرنامج العالمي، ونأمل أن تقوم دول أخرى كثيرة بمثل هذا العمل.

وبذلك فإن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يمكن أن يكون إسهاما محسوسا في ردم الفجوة في التنفيذ في مجال حقوق الإنسان، إذا كانت الدول ملتزمة بارتباط طويل الأجل في هذا الصدد، وإذا ما وفر تمويل موثوق به. بيد أنه يتعين أن نتخذ أيضا تدابير أخرى لجعل حقوق الإنسان حقيقة واقعة ولكفالة ترجمة الالتزامات القانونية إلى تمتع الناس اليومي بحقوق الإنسان في أنحاء العالم كله.

ومن التغييرات التي لا غنى عنها تغيير يتعلق بعملنا الحكومي الدولي. فلا يمكن أن يكون ثمة شك في أن الطريقة التي نعالج بها حقوق الإنسان، سواء في لجنة حقوق الإنسان – التي هي الهيئة الرئيسية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة –وفي اللجنة الثالثة لهذه الجمعية، تقتضي إصلاحا جذريا. إن المناقشات والجدال الجارية بشأن حقوق الإنسان كثيرا ما تكون مشحونة باعتبارات سياسية ومعقدة، ولكنها في آن معا كثيرا ما تخص مسائل غير حقوق الإنسان. يجب ألا تكون الحالة على هذا النحو إننا لا نستطيع، إلا بتغيير النهج في أداء عملنا الخاص بحقوق الإنسان، أن نكفل وضع قضايا حقوق الإنسان في لب جدول أعمال الأمم المتحدة ومعالجتها باعتبارها قضية تشمل حقا شتى المجالات.

ولذا نرحب بالتأكيد الشديد الذي تضمنه تقرير فريق الأمين العام الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير على مجال حقوق الإنسان بصفة عامة كما نرحب بأن الفريق قد وافق على اقتراحات جريئة تتعلق بإعادة هيكلة عمل الأمم المتحدة في هذا المجال . إننا لا نظن أن التوصيات ذات الصلة تتضمن حلا سحريا لجميع المشكلات التي علينا أن نناقشها – و لم يكن من المقصود أن تفعل ذلك – غير أننا نعتقد بالتأكيد أنها نقطة بداية ممتازة للانطلاق إلى التدابير الخلاقة والابتكارية اللازمة لإعادة تقوية آلية حقوق الإنسان في الأمم المتحدة.

السيدة تومار (الهند) (تكلمت بالانكليزية): إن يوم حقوق الإنسان الدولي في هذا العام إحياء للذكرى السنوية الـ ٥٦ لإقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والذكرى السنوية الـ ١١ لإقرار إعلان فيينا وبرنامج عملها . إننا نركز انتباهنا اليوم على موضوع التثقيف في مجال حقوق الإنسان.

إن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان قد أرسى، بموجب مادته الـ ٢٦، أساس التثقيف في مجال حقوق الإنسان. إن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد اعترفا بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ركيزة هامة لتشجيع وحماية حقوق الإنسان. إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان والتدريب على مراعاتها وإعلام الجمهور بها قد اعترف بأنها جوهرية لتعزيز وإقامة علاقات مستقرة ومنسجمة بين الجماعات ولمساندة التفاهم المتبادل والتسامح والسلم.

إن الجمعية العامة التي أعلنت عقد الأمم المتحدة الأول للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بموجب قرارها ١٨٤/٤٩، قد أكدت أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان ينبغي أن ينطوي على ما يتجاوز توفير المعلومات وأنه ينبغي أن تكون عملية شاملة تدوم طوال الحياة لبث احترام كرامة الآخرين في نفس كل إنسان.

إن التعليم للجميع والقضاء على الأمية والنشر الواسع النطاق للمعلومات عن حقوق الإنسان، مشفوعة بالتثقيف المستهدف في مجال حقوق الإنسان للمجموعات الرئيسية مثل القوات المسلحة والشرطة والقضاة والمحامين وزعماء النقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية عناصر لا غنى عنها لأي استراتيجية فعالة ترمي إلى تعزيز حقوق الإنسان. إن إعلان فيينا، في معرض اعترافه بهذا الجانب، دعا الدول إلى إيلاء عناية خاصة لوضع برامج واستراتيجيات محددة ووطنية لكفالة التثقيف في مجال حقوق الإنسان على أوسع نطاق. ونادى إعلان فيينا أيضا بإعلان عقد للأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في سبيل تعزيز تلك الأنشطة التثقيفية وتشجيعها وتركيزها.

وعلى الرغم من أن أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان مقبولة على نطاق واسع فإن العمل لا يزال تشوبه جوانب نقص في معظم المجالات. فحقوق الإنسان لا تزال ترى من خلال الموشور السلوكي القائم على أساس الإدانة والعقوبة بدلا من التعزيز والنهوض بالمستوى. إن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يوفر مدى واسعا لرص صفوف المجتمع الدولي في مسعى جماعي. ولذا يحتاج الأمر إلى تناول هذا الموضوع باعتباره نشاطا ذا أولوية.

إن مذكرة الأمين العام (A/59/525) تقدم للدول الأعضاء مشروع خطة عمل للمرحلة الأولى من البرنامج العالمي المقترح للتثقيف في مجال حقوق الإنسان لتنظر الدول فيه. وسندرس مشروع خطة العمل بعناية.

وفي هذه الأثناء فإن تقرير المفوض السامي لحقوق الإنسان، المشار إليه في تقرير الأمين العام، يتضمن خواطر بشأن الإنجازات ووجوه القصور في العقد الذي أتممناه قبل هنيهة. ونحن نوافق على أن من الإنجازات المحسوسة لذلك العقد أنه وضع التثقيف في مجال حقوق الإنسان على جدول الأعمال. إنه ساعد على زيادة الوعي بالحاجة إلى التثقيف في مجال حقوق الإنسان ووفر إطارا للتعاون الدولي في ذلك المجال. إن عدة وجوه قصور وتحديات تم تبينها في التقرير، بما فيه الحاجة إلى وضع مناهج مناسبة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان وإيجاد آليات تنسيق فعالة وأطر للتثقيف في مجال حقوق الإنسان على جميع المستويات، وكذلك – وهو أمر هام جدا – تبين التقرير وجود نقص في الموارد البشرية والمالية لتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان كما تبين نقصا في الإرادة السياسية لدى السلطات المسؤولة.

إن العلاقة بين الديمقراطية وحقوق الإنسان راسخة. ونحن نعتقد أن تقليدا ديمقراطيا سليما يعزز احترام التعددية والتنوع والتسامح من شأنه أن يقطع شوطا بعيدا نحو كفالة نجاح جهودنا في مجال التثقيف في مجال حقوق الإنسان. إن المؤسسات الديمقراطية ومشاركة الناس في العمليات السياسية والإنمائية من خلال تلك المؤسسات من شأنها أن تكون ضمانا لنجاح مثل تلك الجهود.

إن خبرتنا الوطنية الذاتية تثبت ذلك. ففي الهند، فكرة حقوق الإنسان تتجسد في صلب الدستور، الذي أقر عام ١٩٥٠ بُعيد استقلال الهند. إن الدستور يشجع ويحمي حقوق الإنسان لشعب الهند. وحتى الآن أدمج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في شتى الموضوعات في المراحل المختلفة للتعليم من خلال سياسة الهند التعليمية.

بيد أن حكومة الهند، اعترافا منها بالحاجة إلى المزيد من العمل في هذا المجال، قد أنشأت لجنة تنسيق بين الوزارات، برئاسة وزير الداخلية. وقد أقرت اللجنة خطة عمل وطنية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، صيغت في التعاون مع اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان، التي هي مؤسسة مستقلة موكول إليها تعزيز المعرفة ونشر الوعي بحقوق الإنسان، بموجب قانون حماية حقوق الإنسان الصادر عام ١٩٩٣. وتشرف اللجنة أيضا على تنفيذ خطة العمل، المنطوية على استراتيجيات لرفع مستوى الوعي بحقوق الإنسان، وتعزيز التمكين الاجتماعي من خلال تغيير المواقف ومن خلال توعية مجموعات محددة مستهدفة مثل الطلاب وموظفي إنفاذ القوانين وموظفي نظام العدالة والبرلمانيين. وقد وضعت خطط عمل محددة وموقوتة لرفع مستوى وعي الجمهور في سبيل التشجيع بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان في المؤسسات التعليمية على مختلف المستويات، وبرامج التوعية لموظفي الحكومة وللبرلمانيين وتدريب الموظفين العاملين في مجال إنفاذ القوانين وإقامة العدالة.

وقد قامت الحكومة ببضع مبادرات في قطاع التعليم الثانوي والعالي شاملا إدخال حلقات تعليمية في التثقيف في مجال حقوق الإنسان في ٢٦ جامعة؛ وإنشاء لجنة لتنقيح مناهج التدريس كي تستعرض الكتب الدراسية؛ وإيجاد عدد من وحدات القياس لتدريب المعلمين والمربين في اللغات الانكليزية والهندية والإقليمية، وذلك على يد المجلس الوطني لتعليم المعلمين؛ وإسداء مساعدة مالية تقدمها لجنة منح الجامعات إلى الجامعات والكليات في سبيل إيجاد حلقات محددة من المقرر التعليمي في حقوق الإنسان؛ وإنشاء هيئة خاصة تقوم بدور مربط الفرس في تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان من خلال التعليم عن بعد. إن موضوع حقوق الإنسان في الهند قد أدخل بوصفه جزءا من مناهج التدريس في جميع اللغات الرسمية الـ ١٨.

إن تعزيز التثقيف في مجال حقوق الإنسان مهمة متعددة المؤسسات وعمل الحكومة في الهند سواء في الولايات وعلى المستوى الوطني يسانده الانخراط النشط والمشاركة الفعالة من جانب اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان. وقد حصلنا أيضا على مشاركة فعالة من المنظمات غير الحكومية ومؤسسات البحث والتدريب في مجال حقوق الإنسان، والمنظمات الشعبية، والمنظمات الاجتماعية الطوعية، والرابطات المهنية وغير ذلك من منظمات المجتمع المدني النشطة في مجال هذه المساعي الوطنية.

ووفد بلدي هو أحد مقدمي مشروع القرار A/59/L.43 الذي عنوانه ”البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان“. ونود أن نشكر المقدم الرئيسي، أستراليا، على جهوده في تقديم مشروع القرار. إن القرار سيكفل أن يستجمع العمل الذي بدأ في العقد الأول بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان مزيدا من الزخم خلال العقد الثاني. إن تقديمنا لمشروع القرار دليل على الأهمية التي تعلقها الهند على هذا الموضوع.

إن إعلان وبرنامج عمل فيينا قد لاحظا أن نقص الموارد وعدم وفاء المؤسسات بالمتطلبات اللازمة قد يعرقلان التحقيق الفوري للأهداف الموضوعة. ولاحظ الأمين العام، في رسالته بمناسبة يوم حقوق الإنسان عام ٢٠٠٠، خلال استعراض العقد عند منتصف المدة،

> ”إن ثمة شوطا طويلا ينبغي قطعه. ولم يضع استراتيجيات وطنية فعالة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان سوى بلدان قليلة. وهناك فجوة واسعة بين الوعود التي قطعت في إطار العقد والموارد المخصصة فعلا“ (SG/SM/7648).

ونحن نوافق على تعليق الأمين العام بأن:

”التثقيف في مجال حقوق الإنسان يعدو كونه درسا في المدارس أو موضوعا من مواضيع اليوم، إنه عملية لتزويد الناس بالأدوات التي يحتاجونها ليعيشوا حياتهم، حياة الأمن والكرامة“ (SG/SM/9632).

إن الأمن والكرامة لا يمكن تحقيقهما على معدةٍ خاوية حيث يصبح الهم الأول هو الفقر المدقع والجوع والحرمان. وتعزيز التعاون الدولي لاستئصال الفقر يظل عنصرا رئيسيا لتعزيز وحماية حقوق الإنسان ولتشجيع التثقيف في مجال تلك الحقوق.

السيد ديارا (مالي) (تكلم بالفرنسية): يدعو القرار ١٨١/٥٨ الصادر في ٢٢ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٣ الدول إلى وضع استراتيجيات شاملة وتشاركية ومستدامة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ولجعل معرفة تلك الحقوق هدفا رئيسيا لسياساتها التعليمية. هذا القرار المتخذ بمدة عام قبل نهاية عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان قد دل على أن جهودنا في هذا المجال يجب ألا تكون محدودة الأمد. ولذا قررت الجمعية العامة أن تعقد هذه الجلسة العامة ليس فقط لتقييم ما جرى خلال العقد بل أيضا للنظر في الأنشطة التي يمكن بذلها في المستقبل.

إن المكاسب التي حققت في مجال حقوق الإنسان قد تضاعفت خلال العقد الذي يوشك على الانتهاء. وفي الحقيقة إن أفضل الممارسات في تصريف شؤون الحكم في المجالات السياسي والاقتصادي والاجتماعي قد امتدت إلى جميع القارات والمناطق في العالم. والعمليات الديمقراطية أخذت تضرب جذورها في أفريقيا بطريقة دائمة. والصكوك القانونية الإقليمية في مجال حقوق الإنسان بصفة عامة، وحقوق النساء والأطفال والمهاجرين بصفة خاصة، قد أتت بمزيد من التعزيز للترسانة القانونية الدولية التي وفر لنا الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، عام ١٩٤٨، أساسا لها في هذا المجال.

وعلى الرغم من هذه المكاسب يجب أن نعترف أن انتهاكات خطيرة للحقوق الأساسية لا تزال قائمة، خصوصا في حالات الصراع. والأمثلة على ذلك كثيرة جدا. وتتراوح من نكران الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والمدنية والسياسية إلى المعاملة الوحشية وغير الإنسانية والمهينة، بما في ذلك العنف الجنسي؛ وهي تتراوح بين الاتجار غير المشروع بالبشر، ومنهم الأطفال، ومجرد الحرمان من الحق في الحياة.

وإزاء هذه الحالة يعتقد وفد بلدي بأن المجتمع الدولي يملك أداتين هامتين لكفالة احترام حقوق الإنسان حيثما تنتهك تلك الحقوق على نطاق جسيم.

إحدى هاتين الأداتين استعمال العقاب لمعالجة الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. وفي هذا الصدد يسر وفد بلدي أن دخل نظام روما حيز النفاذ. يشكل هذا الصك رادعا قويا نظرا لعدم جواز انتهاك الإجراءات الحكومية.

غير أن آثار العقاب محدودة نظرا إلى أنه لا يؤثر إلا في مرتكب الجريمة أو، على أقصى تقدير، في شركائه أو شريكاته. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العقاب لا يؤثر إلا في انتهاكات حقوق الإنسان التي هي إجرامية بطبيعتها. فمثلا لا يفرض عقاب على الذين يقومون، بعمدٍ أو بغير عمد، بحرمان شخص أو مجموعة من الأشخاصٍ من الحقوق الاقتصادية أو الاجتماعية أو المدنية أو السياسية.

ولهذا السبب يشعر وفد بلدي أن أداة العقاب يجب أن تكون مشفوعة بأداة أخرى ذات مدى أوسع بكثير: هي تثقيف وتوعية الجمهور بأفضل الممارسات في مجال حقوق الإنسان.

الأداة الثانية تشمل جميع جوانب حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك من مزاياها أنها أداة وقائية، إنها تخص الأشخاص الذين ينبغي أن يستطيعوا التمتع بالحقوق، غير أنهم كثيرا ما يكونون ببساطة جاهلين بوجودها. وتخص تلك الأداة أيضا الأشخاص الذين ينبغي أن يسمحوا للآخرين بممارسة حقوقهم، غير أنهم لا يفهمون كيف يمكن أن يفعلوا ذلك أو الذين يقومون هم أنفسهم بنشاط بإساءة استعمال حقوق الآخرين.

هذه العملية ستستغرق زمنا طويلا. إنها ستتم من خلال إدراج موضوع حقوق الإنسان في مناهج التعليم الرسمية وغير الرسمية ومن خلال حملات توعية الجمهور كالتي يرسمها مشروع خطة العمل للمدة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠٠٧، برنامج عالمي جديد للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ستطرحه الأمم المتحدة في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ستدرس حكومة مالي هذا المشروع بقصد تنفيذه. ووفد بلدي هو أيضا من مقدمي مشروع القرار A/59/L.43، الذي بادرت بتقديمه أستراليا وكوستاريكا.

إن الميثاق الأفريقي لحقوق الإنسان والشعوب، الذي أقر في نيروبي في حزيران/يونيه ١٩٨١، ينص في مادة ٢٥ على أنه من الواجب على جميع الدول الأطراف فيه أن تشجع وتكفل، عن طريق التثقيف ونشر المعلومات، احترام الحقوق والحريات.

إن الميثاق الأفريقي لحقوق الطفل الأفريقي ورفاهه الصادر في تموز/يوليه ١٩٩٠، يدعو في الفقرة ٢ من المادة ١١، إلى تعليم الأطفال الذي يشجع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. والبروتوكول الأفريقي المعني بحقوق المرأة، الذي أقر في مابوتو في تموز/يوليه ٢٠٠٣ يطلب، في الفقرة (هـ) من المادة ١٢، إلى الدول الأخذ بالبعد الجنساني وتوفير تعليم حقوق الإنسان على جميع مستويات التعليم بما فيها برامج تدريب المعلمين. وهذه الجهود في التربية النظرية يجب أن تصاحبها آليات عملية تنشأ للتقييم ويصاحبها اعتماد برامج باستمرار.

إن مالي، إلى جانب إدماجها حقوق الإنسان، وفيما يجاوز هذا الإدماج، في التربية بوصفها جزءا من برامج التعليم، قد أنشأت آليات عملية في سبيل تفهم أفضل لحقوق الإنسان. ويشمل ذلك اللجنة الاستشارية الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، ومركز الوسيط الوطني، وكذلك اللجنة الوطنية للوصول بالتساوي إلى وسائط الإعلام التابعة للدولة. علاوة عل ذلك، تتضمن مالي ثلاث من المدن الست في أفريقيا، التي تساهم في البرنامج الرامي إلى تنفيذ تعليم حقوق الإنسان في المدارس.

وبالإضافة إلى ذلك، إن ''وقتنا الديمقراطي للأسئلة'' إنما هو برنامج فريد يوفر للمواطنين فرصة طرح أسئلة على الفرع التنفيذي للحكومة في يوم الذكرى السنوية للإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذه العملية تتعلق بجميع فئات الشكاوى المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان، سواء الفردية أو الجماعية.

إن بلدي يؤيد القيم والمبادئ التي تشجعها شبكة الأمن البشري ومجتمع الديمقراطيات. ولهذا السبب نؤيد البيانين اللذين أدلى بهما ممثلا كندا وشيلي بالنيابة عن هاتين الهيئتين.

وختاما يود وفدي أن يثني على الحركة الشعبية لتعليم حقوق الإنسان، بسبب التزامها غير المشروط بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

السيد لوبيز كليمنتي (كوبا) (تكلم بالإسبانية): إن الجمعية العامة تدعونا إلى الاحتفال بيوم حقوق الإنسان وتعزيز الفهم الشامل للقضية في أنظمة التعليم الوطنية. إن هذه مهمة نبيلة، إذا كانت تهدف حقاً إلى نشر وتشجيع

وتنفيذ جميع حقوق الإنسان، كما اتفق عليها في إعلان فيينا وبرنامج عملها، في سبيل تشجيع الحوار في ظل المبادئ التوجيهية المتمثلة في الموضوعية والحياد وعدم الانتقائية، وكذلك في الطابع العالمي لحقوق الإنسان، بما ينسجم انسجاما كاملا مع تنوع الثقافات والأنظمة السياسية والاقتصادية والاجتماعية. إنها لمهمة نبيلة إذا لم نغض الطرف عن الحالة الاجتماعية العالمية التي نعيش فيها لأن كل هذه الحقوق إنما تُجعل حقيقةً في الحياة اليومية وليس على الرفوف التي تحفظ فوقها الصكوك القانونية.

إن المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، الذي عقد في فيينا عام ١٩٩٣ قد اعتبر أن تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها وإعلام الجمهور بها هي أمور لا غنى عنها لإنشاء وتشجيع قيام علاقات مستقرة ومنسجمة بين المجتمعات المحلية وتعزيز التفاهم المشترك والتسامح والسلام. بيد أننا نتساءل كيف يمكن أن نكفل هذا الجو من التناغم بيننا ويوجد، حسب أحدث بيانات منظمة الأمم المتحدة للطفولة، مليار من البنات والصبيان يعانون الفقر في مختلف أنحاء العالم؟ وكيف نستطيع أن نتأكد من أن الأجيال الجديدة تعرف حقوقها عندما يوجد أكثر من ١٤٠ مليون طفل لم يلتحقوا أبداً بأية مدرسة؟

وبسبب الفقر هناك أكثر من ١٦ في المائة من الأطفال الذين تقل أعمارهم عن ٥ سنوات في البلدان النامية يعانون بشكل خطير من سوء التغذية، وهناك طفل من كل ٥ أطفال – أي حوالي ٤٠٠ مليون طفل – لا يحصلون على ماء الشرب، إن آثار الفقر تمتد إلى خدمات الرعاية الصحية المستبعد منها ٢٧٠ مليون قاصر وتمتد آثاره إلى ٦٤٠ مليون طفل لا يحصلون على مسكن.

غير أن هذه الحالة ليست مقصورة على البلدان النامية حيث أن أجزاء كبيرة من العالم المتقدم النمو زاد الفقر فيها أو لم ينخفض إلا بنسبة مئوية صغيرة. وهذا كله ينشئ ظواهر يرثى لها، تشمل نمو الاستغلال الجنسي التجاري. فهناك حوالي ١,٢ مليون طفل ضحايا هذه التجارة كل عام بينما يتم إخضاع مليونين معظمهم من البنات، للاستغلال الجنسي. فهل نستطيع أن نقف موقف المتفرج إزاء هذه الحالة بينما نرى، في المقابل، حوالي مليار دولار تنفق سنوياً على أسلحة الحرب؟

وبالإضافة إلى ذلك، إذا كان العنف لا يزال تشجعه كثير من أشكال وسائط الإعلام الواسعة الانتشار، مما يشوه الحقائق الموجودة في بلدان أخرى ويصم بعض الثقافات والممارسات الدينية والأنظمة السياسية والاجتماعية، يكون من الصعب جداً تحقيق الاتفاقات التي تم التوصل إليها في فيينا.

إن التعاون الدولي الحقيقي لا يمكن إرجاؤه، ويجب ألا يشمل فحسب الصياغة السياسية وأفضل الممارسات. بل يجب أن يستهدف أيضا كفالة بيئة أفضل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان النامية، تمشيا مع التزام البلدان المتقدمة النمو بتخصيص ٠,٧ في المائة من إجمالي ناتجها المحلي للمساعدة الإنمائية الرسمية، وهو التزام لم يبلغه إلا قلائل. والدين الخارجي الباهظ يجب أن يسدد والطيف الكامل للشواغل البيئية وغيرها من أنواع المشاكل التي تعاني منها المجتمعات في الوقت الحاضر، يجب معالجته. ونتيجة كل خطة عمل، كالخطة التي وضعها مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو) وقدمتها لنا للتعليق عليها، ستكون ذات مدى محدود إذا ظل الوضع الدولي غير العادل الذي نعانيه حالياً بدون تغيير.

وتعلق حكومة جمهورية كوبا أقصى أهمية على الإنجاز الكامل للحق الإنساني لمواطنيها في الحصول على

التعليم. فالتعليم الجيد الذي يحترم تماما الهويات الثقافية ويبث في النفوس القيم والمبادئ التي تحفز التضامن والعدالة الاجتماعية والاحترام المتبادل وحب الوطن والمعرفة العميقة بتراث البشرية التاريخي والثقافي والفني وتقاليد شعب البلد المعني يعتد به في إيجاد وتطوير النظام التعليمي في كوبا منذ انتصار الثورة.

وفي عام ١٩٥٣، كان عدد سكان الجزيرة بالكاد يبلغ ٦,٥ مليون نسمة . ومن هؤلاء كان أكثر من نصف مليون طفل بلا مدارس، وكان أكثر من مليوني نسمة من الأميين، أمية كاملة أو مهنية. وكان نصف الطلبة فقط الملتحقين بالمدارس يحصلون على تعليم ثانوي. وكان ثمة عشرة آلاف معلم بدون عمل وحوالي ٥٥٠ ألف طفل تتراوح أعمارهم بين ٦ و ١٤ عاما – أي النصف تقريبا – غير منخرطين في المدارس. والسكان الذين تزيد أعمارهم على ١٥ سنة كان لديهم مستوى تعليمي يقل عن مستوى الفصل الثالث. وكان من أولى التدابير الثورية القضاء على الأمية وإيجاد الظروف التي تكفل التعليم العام والمجاني والجيد في جميع المستويات التعليمية مما انعكس بوضوح في إنجازات كوبا في هذا المضمار. وعلى صعيد تقدمنا التعليمي، بلغت كوبا منذ الآن الأهداف التي رسمتها اليونسكو لعام ٢٠١٥.

وإلى جانب هذه النتائج وفي سبيل مواصلة تحسين النظام التعليمي الكوبي، تم وضع استراتيجيات تربوية جديدة زادت من تشجيع رؤساء المدارس والمعلمين والطلبة بوصفهم العوامل الرئيسية للتغيير التربوي. وفي سبيل مواصلة تنمية التعليم وتنفيذ الاستراتيجيات الجديدة، خصصت دولة كوبا ٣,٨٢٥ مليار بيزو للتعليم في ميزانية عام ٢٠٠٤.

إن شعب كوبا قد تعاون، بقدر ما استطاع، مع شعوب البلدان النامية الأخرى في ميدان التعليم. فهناك أكثر من ١٧ ألفا من الشباب ينتمون إلى أكثر من ١١٠ بلدان يدرسون مختلف التخصصات في الجزيرة ومعظمهم في المستوى العالي. وقد قدمت كوبا إلى اليونسكو برنامجاً ينطوي على عشرين منحة سنوية دراسية تمت الموافقة عليه وهو قيد الاستعراض والتنفيذ. وهذا المشروع يستهدف البلدان الواقعة في القارة الأفريقية مع إمكان مد رقعته إلى مناطق أخرى في العالم.

واقترحت كوبا أيضا مساندة برنامج عالمي لمحو الأمية، تكون فيه حصة كوبا نسبة مئوية كبيرة من التكنولوجيا والعاملين المتخصصين الذين يقتضيهم البرنامج. ولن يتطلب الأمر إلا تعبئة مقدار قليل من الموارد المالية العالمية المتداولة. وذلك لن يزيد على ٠,٠١ في المائة من إجمالي الناتج المحلي لبلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ومن خلال هذا البرنامج المقترح يكون بالإمكان كفالة أن يحسن القراءة والكتابة ما يقرب من ١,٥ مليار ممن هم الآن أميون أو من أنصاف المتعلمين.

لقد بذلت كوبا جهودها رغم أكثر من ٤٥ سنة من الحصار المبيد المفروض على بلدنا وتعززه التدابير التي أعلنتها حكومة الولايات المتحدة في ٦ أيار/مايو ٢٠٠٤ ودخلت حيز النفاذ في ٣٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٤.

ولا يشك أحدٌ في أن تعليم حقوق الإنسان يسهم في التحقيق الكامل لجميع حقوق الإنسان وله وقعٌ محسوس على التسامح والمساواة بين الجنسين والصداقة بين جميع الشعوب والأمم في العالم. غير أنه من الأمور ذات الأهمية الحيوية في هذه العملية أن تفهم الأجيال الجديدة أن إنشاء نظام اجتماعي ودولي تكون فيه جميع حقوق الإنسان والحريات الأساسية مطبقةً كاملاً ليس مجرد حق نادى به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، بل إنه كذلك ضرورة حيوية للبشرية. وبهذه الطريقة وحدها يصبح التضامن قيمة عالمية.

السيد ايسيبيلا (كينيا) (تكلم بالانكليزية): إن عقد تعليم حقوق الانسان يزودنا بإطار مشترك هام للتركيز على تطوير وتعزيز البرامج التربوية على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية.

كينيا تعتبر التعليم حقاً أساسياً من حقوق الإنسان يقضي به الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهود الدولية لحقوق الإنسان. وهذه هي الرؤية التي حدت بحكومتي إلى السعي لتحقيق هدف التعليم للجميع باعتباره من أقصى أولوياتها. ولقد شرعنا في خطوة جريئة لتنفيذ برنامج وطني للتعليم المجاني الإلزامي، شهد زيادة لم يسبق لها مثيل في الالتحاق بالمدارس الابتدائية. ففي السنة المالية ٢٠٠٤-٢٠٠٥، تلقى قطاع التعليم أكبر تخصيص من أموال الميزانية من بين جميع القطاعات.

وهناك ترابطٌ واضح بين الفقر والتعليم والتنمية. إن الفقر لا يزال يفت في عضد الناس في أفريقيا جنوبي الصحراء الكبرى، وهي حالة يفاقمها وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. والتعليم، بوصفه حقاً من حقوق التمكين، هو من الوسائل الأولوية التي يستطيع المهمشين اقتصادياً واجتماعياً أن يعمدوا إليها لتحرير أنفسهم من الفقر وليشاركوا مشاركةً كاملة في مجتمعاتهم. ووفدي يعتقد اعتقاداً قوياً أن الأفراد لا يستطيعون أن يمارسوا أياً من حقوقهم المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية إلى أن يحصّلوا حداً أدنى من التعليم. وحق الإنسان في التعليم مرتبطٌ بحقوق جوهرية أساسية أخرى من حقوق الإنسان: هي حقوق عالمية وغير قابلة للتجزئة ومترابطة وبعضها مرتهنٍ ببعض، تشمل حق الإنسان في المساواة بين الرجال والنساء وفي شراكةٍ متساوية في الأسرة والمجتمع.

إن دور تعليم حقوق الإنسان في منع الصراعات وإدارة شؤونها هو أمرٌ لا نزاع فيه. ونذكّر بأن إعلان فيينا وبرنامج عملها، اللذين تم إقرارهما في المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان، قد ذكرا أن تعليم حقوق الانسان والتدريب عليها وإعلام الجماهير بها هي أمورٌ جوهرية لتشجيع وتحقيق وجود علاقات مستقرة ومتناغمة بين المجتمعات وفي سبيل تعزيز التفاهم المشترك والتسامح والسلام.

وتلتزم كينيا إلتزاماً كاملاً بمساندة مبادئ حقوق الإنسان، وقامت على إثر ذلك بتطبيق تدابير تنفيذية، إدارية وتشريعية، تشمل إدخال العمل بحقوق الإنسان وبالقانون الإنساني والديمقراطية وسيادة القانون في مناهج المؤسسات التعليمية. والموضوع يدخل أيضاً دخولاً كاملاً في تدريب ضباط الإصلاحيات والعاملين على تطبيق القوانين. إن اللجنة الوطنية لحقوق الإنسان قد أنشئت في العام الماضي بقانون من البرلمان لتعزيز وحماية حقوق الإنسان على نحو أفضل. واللجنة هي رقيبٌ للإشراف على أنشطة الحكومة وعلاقاتها بالشعب عموما وللتبليغ عن تلك الأنشطة. وتتضمن مهامها التحقيق في الشكاوى بناء على مبادرتها الذاتية أو إثر تلقي شكاوى بحدوث إنتهاكات لحقوق الإنسان. وتعمل كذلك بوصفها الوكيل الرئيسي عن الحكومة في تنفيذ المعايير الدولية لحقوق الإنسان وتثقيف الجمهور بصورة غير رسمية في مجال حقوق الإنسان وفي صياغة وتنفيذ ومراقبة برامج حقوق الإنسان. وبالإضافة إلى ذلك، أنشئت وزارة جديدة للعدل والشؤون الدستورية، مكلفة بمعالجة قضايا حقوق الإنسان، في سبيل تصدّر جهود الحكومة لمساندة الحوار التربوي كأساس لبناء ثقافة مستدامة لحقوق الإنسان في جميع جوانب المجتمع الكيني.

إننا ندعو إلى التعاون الدولي وإلى المساندة الدولية لتعزيز قدراتنا الوطنية والاقليمية على تعليم حقوق الإنسان. وقبل أن أختم كلامي أشكر صادقاً جميع شركائنا في التنمية على مساندتهم لتحقيق تعليم ابتدائي مجاني وإلزامي في كينيا. إن تعليم حقوق الإنسان هو الوسيلة التي نعترف من خلالها

بالمشروعية والمقدرة الكاملة لكل كائن بشري وكل مجموعة بشرية. إنه لهدفٌ جدير بالتنفيذ والدعم.

السيد هارا غوتشي (اليابان) (تكلم بالانكليزية): إننا نتشاطر الفهم المتمثل في أن على كل دولة مسؤولية اتخاذ تدابير فعالة لحماية وتعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي سبيل تحقيق مجتمعٍ نحترم فيه حقوق الإنسان ويحترم فيه كل كائن بشري، من الجوهري كفالة أن يتفهم فرادى الأعضاء في المجتمع أنه من المحتم عليهم أن يحترموا ما للآخرين من حقوق للإنسان.

وفي هذا الصدد، نعتقد اعتقاداً راسخاً أن تعليم حقوق الإنسان، الذي يتعلم فيه كل شخص التسامح وحقوق الآخرين، هو أمر ذو أهمية كبيرة في بناء مجتمع محترم. وبالطبع إن مثل هذا التعليم لحقوق الإنسان يحتاج، كي يكون فعالاً إلى أن يتوفر طيلة الحياة وبمنظورٍ طويل الأجل. وفي هذا العصر الذي هو عصر العولمة والتنويع، فإن تعليم حقوق الإنسان أمرٌ هام أيضاً في إيجاد وتشجيع التفاهم بين مختلف الناس والثقافات. وعلى المدى الطويل، نعتقد أن هذه هي الطريقة لتعزيز السلم والتعاون الدوليين.

واسمحوا لي بهذه المناسبة أن أشاطركم جهود بلدي وما أحرزناه من تقدم في ظل عقد التثقيف في مجال حقوق الإنسان، الذي يوشك الآن أن يصل إلى نهايته. إن حكومة اليابان قد أنشأت، في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٥، مقراً وطنياً تنفيذياً يرأسه رئيس الوزراء لتنفيذ وتعزيز عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وفي تموز/يوليه ١٩٩٧، أعدت ونشرت خطة العمل الوطنية للعقد – وأصبحت بذلك ثالثة الدول الأعضاء في الأمم المتحدة التي تقوم بذلك. وهذه إشارة واضحة إلى الجدية التي يتعامل بها بلدي مع هذا الموضوع. وقد قدمت خطتنا الوطنية إلى مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان في تشرين الثاني/نوفمبر من تلك السنة.

وتركز خطة عمل اليابان على فكرة ضرورة تشجيع التوعية في مجال حقوق الإنسان بكل الوسائل وجميع السبل الممكنة. وتوفر المبادئ التوجيهية والنصائح المحددة بغرض التثقيف في المدارس والمجتمعات والأعمال التجارية والشركات، وفي التدريب المهني بشكل محدد بالنسبة للمهن التي يطلب فيها إيلاء اهتمام خاص لحقوق الإنسان. كما تعالج خطة العمل المسائل التي تواجهها النساء والأطفال والأشخاص المسنون وذوو العاهات. وتعالج مسائل التمييز والإجحاف تجاه الأقليات والأجانب والأشخاص المصابين بفيروس نقص المناعة المكتسب/الإيدز والأمراض المعدية الأخرى والأشخاص الذين أفرج عنهم من السجن.

وقد قام المقر الوطني بعمليات استعراض ومتابعة دورية منذ عام ١٩٩٨، لتحديد الإنجازات والتحديات الإضافية في مختلف المجالات وعلى مختلف المستويات. وأنشأت الهيئات المحلية والمستقلة في اليابان مكاتب رئيسية لمتابعة خطة العمل الوطنية. وبتلك الخطوات، وبالمساهمة النشيطة على مختلف مستويات المجتمع، بما فيها المستوى الشعبي، تمت كفالة التنفيذ الفعال والثابت للخطة الوطنية.

إننا مسرورون لملاحظة انتهاء العقد بنجاح، وقد قام بدور هام في زيادة الوعي بأهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان وشجع الجهود الوطنية والدولية في ذلك المجال. غير أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، كما سبقت الإشارة، عملية طويلة الأجل ويبقى الكثير مما يتعين عمله لتنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان. ولهذا فإننا نرحب بإنشاء البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بوصفه متابعة هامة للعقد، مما سيساعد على مواصلة تنفيذ برامج التثقيف في مجال حقوق الإنسان وزيادة تطويرها في كل

المجالات. ولهذا أصبحت اليابان من مقدمي مشروع القرار بشأن البرنامج العالمي.

ويأمل وفدي بصدق أن تعتمد الجمعية العامة مشروع القرار هذا بتوافق الآراء وأن تتمكن من إعلان البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بمناسبة اليوم العالمي لحقوق الإنسان. وفي ذلك الصدد، نحن نثني كثيرا على مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة لعملهما في إعداد مشروع خطة للمرحلة الأولى من البرنامج العالمي، الذي يركز على نظامي التعليم الابتدائي والثانوي. كما أنه من المشجع أن نعلم أنه ستنشأ لجنة تنسيق مشتركة بين الوكالات في الأمم المتحدة تتكون من مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وأنه ستُنشأ مؤسسات أخرى لمتابعة البرنامج. ونعتقد أنها ستيسر بقدر أكبر التنسيق الدولي للأنشطة ذات الصلة.

وتود اليابان أن تعيد تأكيد عزمها على مواصلة الجهود الرامية إلى النهوض بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان، بالتعاون مع الأمم المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، بغية إيجاد عالم يحظى فيه كل شخص بالاحترام الكامل دون تمييز أو تفرقة من أي نوع.

السيدة الفاسي (الإمارات العربية المتحدة): نحتفل اليوم بمرور عشرة أعوام على إعلان الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، من أجل تعزيز وتشجيع احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين. ونحن في هذا المحفل الدولي إذ نشيد بالجهود التي بُذلت من قِبَل الأمم المتحدة والهيئات التابعة لها على مدى الأعوام الماضية. نرى أن أهمية وخطورة هذا الأمر، تتطلبان منا الاستمرار في بذل الجهود لتحسين الأوضاع الدولية لحقوق الإنسان والعمل على كافة المستويات الدولية والإقليمية والمحلية، بغية الوصول إلى الهدف المشترك الذي يسعى إليه المجتمع الدولي.

خلال الفترة الماضية، تم التركيز على أهمية وضع المعايير والآليات الدولية للأطر الأخلاقية والقانونية المشتركة بين الشعوب فيما يتعلق بحقوق الإنسان الأساسية في إطارها العام، بما يتجاوز الاختلافات الثقافية والتاريخية لجعل مسألة حقوق الإنسان والحفاظ على كرامته قيمة أعلى تحكم الأمم كافة بجميع توجهاتها. إن السلام والتنمية يستلزمان تحقيق الحرية والمساواة والتسامح واحترام الطبيعة وتقاسم المسؤولية.

وبالرغم من الجهود التي بذلت، ما زالت انتهاكات حقوق الإنسان تهزنا ببشاعتها وتزايد حدتها، وما زلنا نسمع عن حوادث التمييز العنصري والعنف ضد أضعف الفئات مثل النساء والأطفال والمعاقين وكبار السن، وعمليات القتل والاعتقال والقتل خارج نطاق القانون، التي من أهم أسبابها الفقر والجهل والصراعات الداخلية والحروب.

إن المعالجة الدولية لهذه الظاهرة، بالرغم من أهميتها، ليست كافية، مما أوجب التعاون على كافة المستويات في مجال نشر ثقافة حقوق الإنسان بين أفراد المجتمع لتكوين وعي عام بأهميتها، على أن يتم التأسيس لذلك من خلال ثقافات هذه الشعوب، واستخدامها كعامل أساسي لنشر ثقافة حقوق الإنسان وتثبيتها في الوعي الجماعي.

وفي هذا الصدد، أود أن أثني على جهود المفوضية السامية لحقوق الإنسان لتوفيرها المعلومات والمساعدة التقنية والتدريب للدول الأعضاء في مجال التثقيف المتصل بحقوق الإنسان. وترحب دولة الإمارات العربية المتحدة بالتوصية المقدمة من المجلس الاقتصادي والاجتماعي لإعلان برنامج عالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

رغم حداثة دولة الإمارات العربية المتحدة، التي يصل عمرها إلى ثلاثة عقود، فإنها عملت خلال هذه الفترة الوجيزة من عمر اتحادها، لتأسيس قوانين وفق القواعد المعمول بها في مجال حقوق الإنسان ووضع هذه المسألة كأولوية لسياستها العامة، النابعة من الدين الإسلامي الذي يُعد مصدرا أساسيا لحماية حقوق الإنسان. وقد عملت الدولة على إبراز هذا الجانب المضيء من ديننا الحنيف وترسيخه لدى أبنائها.

تناول دستور دولة الإمارات العربية المتحدة مسألة حقوق الإنسان في باب ”الدعامات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية“ فأكد على حقوق ”المساواة والعدالة الاجتماعية وتوفير الأمن والطمأنينة وتكافؤ الفرص لجميع المواطنين“، كما حدد الحقوق الخاصة برعاية الطفولة والأمومة وحماية القصر ورعاية المسنين والمعاقين وإعطاء حق التعليم والرعاية الصحية لجميع مواطني الدولة.

لقد وقعت دولة الأمارات العربية المتحدة على الاتفاقية الدولية للقضاء على جميع أشكال التمييز العنصري واتفاقية حقوق الطفل واتفاقية القضاء على التمييز ضد المرأة، وتم على أساسها تعديل عدد من النظم والتشريعات المحلية لتتلاءم مع متطلبات التزاماتها الدولية، كما عدلت هياكل بعض المؤسسات الحكومة واستحدثت وظائف للخدمة المدنية ورعاية حقوق الإنسان في المستشفيات ومراكز الشرطة والمؤسسات العقابية لتوعية الفئات الأكثر تعرضا للعنف.

وتهتم دولة الإمارات العربية المتحدة بمجال التوعية ونشر ثقافة حقوق الإنسان. لذلك أضيفت أساسيات ثقافة حقوق الإنسان إلى المناهج الدراسية، واعتمدت كليات الحقوق والشرطة والجيش في الدولة مواد دراسية متخصصة في مجال حقوق الإنسان. ويجري تنظيم الندوات والمؤتمرات التي تتناول القانون الدولي الإنساني ورعاية ضحايا الجريمة والعنف وحقوق الإنسان ومكافحة المتاجرة بالأشخاص.

إن مبادئ حقوق الإنسان ليست حديثة الولادة وإنما هي تراث حضاري تم بناؤه على مر العصور وتمثل قيما عليا تدعم ثقافة الشعوب ومعتقداتها وتحافظ عليها وتساند مسيرتها الإنمائية. وتقديم الدعم للدول يجب أن يحترم خصوصيتها واستقلالها السياسي وعدم التدخل في شؤونها الداخلية أو فرض إصلاحات خارجية، إذ يجب أن تنبع الحلول لقضايا حقوق الإنسان من الثوابت الاجتماعية لهذه الشعوب. والثقافات والديانات المحلية هي أداة للإبداع والتنوع الذي يُثري الحضارات الإنسانية. ولذلك، فإن على المجتمع الدولي احترام هذا التفرد وتشجيعه بما يدفع عجلة التطور إلى الأمام ويؤدي إلى تكوين إرث من الأفكار والابتكارات للأجيال القادمة.

وإذ تعرب دولة الإمارات العربية المتحدة عن ارتياحها لبعض الأنشطة التي تقوم بها إدارة ولجنة الإعلام في الأمم المتحدة في مجال النشر والتثقيف بقضايا حقوق الإنسان، تؤكد على أهمية تطوير هذه الأنشطة لتشمل نشر الحقائق المتصلة بانتهاكات حقوق الإنسان التي ترتكب في حالات الاحتلال وإنهاء الاستعمار الأجنبي والحروب كتلك التي ترتكبها إسرائيل في الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة والتي تعتبر جميعا انتهاكا فاضحا لالتزاماتها بموجب اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ المعنية بحماية المدنيين وقت الحرب.

وختاما فإن التزامنا بجدية ومصداقية مبادئ حقوق الإنسان التي وضعها المجتمع الدولي يتطلب التأكيد على حيادية القرارات الدولية وتجاوزها لمعايير الازدواجية والانتقائية في تناول قضايا حقوق الإنسان، كما يجب التأكيد على الممارسات الديمقراطية عند اتخاذ القرارات

الدولية، مما يعطيها الشرعية والفاعلية اللازمة للتنفيذ وتعزيز الالتزام بالنظام القضائي الدولي، وفي مقدمتها التشريعات والأحكام وتفسيرات القوانين التشريعية الصادرة عن محكمة العدل الدولية والمحكمة الجنائية الدولية.

السيد غفاري (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): اليوم، وفي مناسبة يوم حقوق الإنسان، ننضم إلى المجتمع الدولي احتفالاً بالذكرى السادسة والخمسين لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وهذا الإعلان الذي انبثق عن فظائع الحرب العالمية الثانية قد اعتُمد تجسيداً لمبدأي المساواة والعدالة المعترف بهما عالمياً، والمعروفان بـ ”حقوق الإنسان من خلال القانون“. وإذ نحتفل بهذه الذكرى اليوم، فإننا نؤكد على التزامنا بهذين المبدأين. إننا نحتفل بالتقدم المحرز منذ ذلك الحين لإيجاد عالم يحترم كرامة الإنسان ويُعلي من شأن حرية الفرد.

وعليه، فمن المناسب أن نستعرض اليوم أيضاً عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ١٩٩٥ - ٢٠٠٤، ونؤكد على الدور الهام للتثقيف في مجال حقوق الإنسان بالنسبة للنهوض بتلك الحقوق. فالتثقيف في هذا المجال يسهم في الوقاية من انتهاكات حقوق الإنسان وينهض بالمساواة ويعزز المشاركة في العمليات الديمقراطية.

ودعم حماية الحقوق الأساسية للإنسان من بين ركائز السياسة الخارجية للولايات المتحدة. والدروس المستفادة من الماضي واضحة: فالتمتع بحقوق الإنسان يساعد على كفالة السلام ويردع العدوان وينهض بسيادة القانون ويكافح الجريمة والفساد ويعزز الديمقراطيات ويمنع الأزمات الإنسانية. وفي المقابل، فإن الأنظمة التي تنتهك حقوق الإنسان لمواطنيها تزعزع سلام وأمن البلدان الواقعة في منطقتها على الأرجح. وأفضل ضمان للأمن والازدهار في الداخل والخارج هو احترام حرية الفرد وحماية حقوق الإنسان من خلال الحكم السديد وسيادة القانون. والولايات المتحدة تعتز بدعم مجتمع الديمقراطيات الذي يؤكد على الترابط بين السلام والتنمية والديمقراطية وحقوق الإنسان. ووفد الولايات المتحدة يسعده أيضاً أن يؤيد بيان المجموعة التنظيمية لمجتمع الديمقراطيات بمناسبة يوم حقوق الإنسان.

ولئن كان يمكن للأنظمة الاستبدادية والفاسدة قمع تطلع المواطنين إلى الحريات الفردية لفترة من الزمن، فإن التاريخ يبين لنا أن التحول أمر ممكن، بل هو في الحقيقة حتمي. وإدراك ذلك يعزز تأييدنا للحقوق غير القابلة للتصرف للشعوب المحبة للحرية في كل مكان. ومواجهة ذلك التحدي تقتضي تعاوناً قوياً بين الدول الديمقراطية، ونحن نقف مع الحكومات التي تحترم حقوق الإنسان.

وندرك أن كل بلد ينفرد بتاريخه وتقاليده الفريدة، وهو ما يقوده عبر دروب مختلفة إلى الحرية. وأياً ما كان المسار أو الوتيرة، ستقف الولايات المتحدة مع الشعوب التي تسعى إلى الحرية. وسوف يستمر كفاحنا من أجل النهوض بحقوق الإنسان وحمايتها مادامت هناك أنظمة تنتهك حرية مواطنيها. ورغم جسامة التحدي، فنحن ملتزمون باحترام مبادئ وممارسات الأنظمة الديمقراطية التي يمكن أن تزدهر حقوق الإنسان في كنفها. ومعاً، نستطيع أن نرسم مساراً نحو المساواة والحرية للجميع في شتى أنحاء العالم.

السيد دنيسوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): إن تطوير التعاون فيما بين الدول في مجال حقوق الإنسان أمر جسده ميثاق الأمم المتحدة بوصفه أحد مقاصد منظمة الأمم المتحدة. وإذ نستعرض نتائج عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، واليوم الذي يوافق الذكرى السنوية لاعتماد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وانعقاد المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان في فيينا، ينبغي لنا أن نؤكد مجدداً على التزامنا بأحكام الإعلان العالمي لحقوق

الإنسان وإعلان وبرنامج عمل فيينا، التي كانت حجر الزاوية في بناء مجتمع ديمقراطي، فضلاً عن تطوير الحوار فيما بين الدول بشأن حماية حقوق الإنسان. ومن بين الإنجازات الرئيسية في هذا المجال الإقرار بأن حالة حقوق الإنسان في بلد أو منطقة ما يمكن أن تكون مبعث قلق مشروع للمجتمع الدولي، غير أن ذلك لا يعني بأي حال نبذاً لمبادئ القانون الدولي المقبولة عموماً، مثل المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ويمثل الإرهاب أحد التحديات العالمية التي تواجه عصرنا وتهدد نظام العلاقات الدولية بكامله. ولسوء الطالع، يمكننا أن نشهد دليلاً على ذلك التهديد يومياً تقريباً. واليوم، فإن الفقرة ١٧ من إعلان وبرنامج عمل فيينا تكتسي أهمية أكثر من ذي قبل. وتعلن تلك الفقرة أن أعمال الإرهاب ووسائله وممارساته بكل أشكالها ومظاهرها إنما تستهدف تدمير حقوق الإنسان والحريات الأساسية والديمقراطية، وتهدد السلامة الإقليمية للدول وأمنها وتزعزع الحكومات التي تشكلت بصورة مشروعة. وفي ضوء الطابع العالمي لذلك التهديد، لا بد من تضافر جهود المجتمع الدولي قاطبة. وفي نفس الوقت، فإن الكيل بمكيالين– أي تقسيم الإرهابيين إلى فئتين إحداهما خيِّرة والأخرى شريرة– أمر غير مقبول. ونحن مقتنعون بأن لكل شخص الحق في أن يعيش بمأمن من الخوف وأن يتمتع بالحماية من الإرهاب. ولهذا قدمت روسيا مشروع قرار معنون ”حقوق الإنسان والإرهاب“، الذي اعتمدته اللجنة الثالثة أثناء الدورة التاسعة والخمسين للجمعية العامة. ويؤكد اعتماد تلك الوثيقة الهامة إقرار المجتمع الدولي بالخطر الذي يمثله الإرهاب لنظام حماية حقوق الإنسان على المستوى الوطني والإقليمي والدولي.

إننا نتعامل هنا مع ظاهرة عالمية حقا، نظرا لأن عواقب الإرهاب تؤثر في جميع جوانب الحياة بدون استثناء. وعلاوة على ذلك، فإن مشكلة الإرهاب هي، بلا شك، عابرة للحدود الوطنية بطبيعتها. فلا توجد دولة بل لا يوجد أي عضوٍ في المجتمع الدولي يستطيع أن يشعر بالأمان عندما يواجه هذا التهديد.

ولذا فإن المسؤولية الجماعية في مكافحة الإرهاب بجميع أشكاله ومظاهره يجب، بدون استثناء، أن تتحملها جميع الدول. وكل محاولة من جانب دولة ما لعزل نفسها، في جهد منها، لحماية نفسها، أو أي تهاوٍن منها، يمكن أن يؤدي إلى مزيد من التعرض لخطر الإرهاب هذا.

ومما له أهمية مماثلة، التضامن وجهد جميع الأطراف في العلاقات الدولية لمكافحة الظواهر السلبية الأخرى التي تعرقل الاحترام العالمي لحقوق الإنسان وحرياته. إن هذه الظواهر تشمل مشكلات كالعنصرية، والتطرف، والتمييز، والتعصب وكراهية الأجانب. ولذا، فمن الأهمية القصوى لنا أن ننظر في قضايا مثل حالة الوطنيين الروس الذين يعيشون في الخارج. ونحن عازمون على مواصلة استعمال جميع الآليات التي يقبلها القانون الدولي لكفالة تمتع مواطنينا في الخارج بالحقوق وبالمصالح المشروعة. إن مصيرهم ورفاههم سيكونان دائما محط تركيز الدولة الروسية.

وعلينا دائما أن نبقي في بالنا أن حقوق الإنسان وحرياته إنما هي قيم عالمية، وهذا هو السبب الذي ينبغي من أجله أن تؤدي مناقشة هذه القضايا داخل الأمم المتحدة إلى زيادة رص صفوف البلدان، لإيجاد المزيد من التعاون البنَّاء في الشؤون الإنسانية، مع مراعاة التقاليد الإقليمية والثقافية والتاريخية. والاتحاد الروسي ينوي أن يبذل قصارى جهده لتعزيز مثل تلك العلاقات. ولهذا السبب نشعر بأن الدول أنفسها مسؤولة عن تعزيز وحماية حقوق الإنسان.

وعلى أساس تلك المبادئ يتعاون الاتحاد الروسي مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ومعاهدات حقوق الإنسان، وهيئات المعاهدات،

والإجراءات الخاصة للجنة حقوق الإنسان، وكذلك مع المنظمات غير الحكومية في ميدان حقوق الإنسان. وفي كانون الأول/ديسمبر من هذا العام، سيقوم المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان، المعني بالعنف ضد المرأة، بزيارة الاتحاد الروسي. وفي شباط/فبراير ٢٠٠٥ ستقوم أيضا السيدة لويز اربور، المفوض السامي الجديد لحقوق الإنسان، بزيارة بلدنا، وكذلك المقرر الخاص للجنة حقوق الإنسان المعنية بالأشكال المعاصرة للعنصرية وكراهية الأجانب وما يتصل بذلك من تعصب.

وفي عام ١٩٤٨، أقرت الجمعية العامة الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. والإلحاح على تنفيذ أحكام ذلك الإعلان سوف يعزز العمل الذي نقوم به، ونعتقد أن هذا هو أهم مهمة تقع على عاتقنا بوصفنا الأمم المتحدة.

السيدة أسمادي (إندونيسيا) (تكلمت بالانكليزية): اسمحوا لي في البداية أن أعرب عن التقدير الخالص الذي يكنه وفدي للوثائق ذات الصلة بهذه القضية الهامة.

في عام ١٩٩٣ وافق المؤتمر العالمي لحقوق الإنسان على إعلان فيينا وبرنامج عملها اللذين ذكرا أن تعليم حقوق الإنسان والتدريب عليه وإعلام الجمهور بها هي أمورٌ جوهرية لتشجيع وتحقيق إيجاد علاقات مستقرة ومتناغمة بين المجتمعات المحلية لدعم التفاهم المتبادل والتسامح والسلام. إن وفدي يوافق تماما على ذلك المفهوم. وإندونيسيا، إذ تبقي هذا في بالها، قد ساندت عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤، وخطة العمل لتنفيذ هذا العقد.

إن العمل الذي تقوم به الدول وغيرها لاستئصال الأمية قد وفر الإطار اللازم للعقد، الذي يشدد على التعليم بوصفه عاملاً دائماً من عوامل الحياة المتعددة الأبعاد للأفراد وللمجتمع – وحقوق الإنسان هي جزء لا يتجزأ من تلك الحياة. ولذا فإن إندونيسيا سوف تستمر في تعزيز حقوق الإنسان حيث أن ذلك أمرٌ يقضي به دستورنا ويمثل جزءاً من أساس دولتنا. وهذا النهج يعتبر ضرورياً للتوصل إلى شكلٍ من أشكال الإنسانية المتحضرة. وبالتالي يعتبر هذا النهج جزءاً حيوياً من عملية بناء الأمة لديها.

وتعلق حكومة إندونيسيا أقصى درجة من الأهمية على دور تعليم حقوق الإنسان. وتمشياً مع عملية الإصلاح لدينا، نحن نرى أن الديمقراطية والتطور وحقوق الإنسان أمورٌ مترابطة ويعزز كل منها الآخر. وتعليم حقوق الإنسان سوف يسفر عن المزيد من المشاركة الديمقراطية الفعالة في الدوائر السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية للحياة الوطنية، وسوف يستعمل كوسيلة لتعزيز التقدم الاقتصادي والاجتماعي والتنمية المستدامة التي تتمحور حول الناس. حقاً إننا نعتقد أن خير وسيلة لتعزيز حقوق الإنسان هي من خلال الحوار على المستويين الوطني والدولي معا، وليس عن طريق نشر ''تقارير عالمية'' أو نشر قوائم طويلة من ممارسات حقوق الإنسان في الدول الأعضاء الأخرى، وانتقاد تلك الدول على أساس أنها لم تقم بعمل أفضل مما فعلت.

وسعيا لتحقيق هذا الغرض، قام رئيس جمهورية إندونيسيا، بتاريخ ٢٥ آب/أغسطس ٢٠٠٤ في جاكرتا، بإطلاقه رسميا خطة عمل وطنية ثانية بشأن حقوق الإنسان للفترة من ٢٠٠٤ إلى ٢٠٠٩. والغرض الرئيسي من هذه الخطة هو كفالة تعزيز احترام حقوق الإنسان وتشجيعها وإعمالها وحمايتها، مع مراعاة القيم الدينية والعادات والقيم الثقافية للشعب الأندونيسي، وعلى أساس دستور الجمهورية لعام ١٩٤٥. وأسوة بخطة العمل الوطنية الأولى التي شملت الفترة من ١٩٩٨ إلى ٢٠٠٣، تضمنت الخطة الثانية جدولا زمنيا لإحراز أهدافٍ ملموسة في مجال تعليم حقوق الإنسان.

إن الحكومة، في حدود قدرتها وفي تعاون مع اللجنة الوطنية المعنية بحقوق الإنسان، وبين الحين والحين في تعاون مع بلدان أخرى أعضاء في الأمم المتحدة، قامت بتنفيذ برنامج مستمر لبناء الفهم الشعبي ومساندة المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان، وطنيا ودوليا على حد سواء. ومستوى الشراكة بين الحكومة وأصحاب المصلحة الآخرين في إندونيسيا قد بلغ مرحلةً هامة. وتجري مناقشة برامج العمل الوطنية على نحو بنَّاء، وتوزعت الأدوار والمسؤوليات، مما يؤدي إلى التعزيز الكامل والحماية الشاملة لحقوق الإنسان.

ومن خلال العمل مع أكثر من ٣٨ مركزا في مختلف الجامعات في أنحاء البلد كله، تم نشر واسع للمعلومات والتثقيف في مجال حقوق الإنسان. وتأمل الحكومة صادقةً أن إشراك الشباب في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للمجتمع سيجعلهم أفضل تزوداً بالعتاد اللازم للمساعدة في تشجيع حقوق الإنسان وحمايتها.

وكما تقضي خطة العمل الاندونيسية لتنفيذ عقد الأمم المتحدة، أوليت عناية خاصة أيضاً لتدريب ضباط الشرطة ومسؤولي السجون والمحامين والقضاة والمعلمين وواضعي برامج التدريس والقوات المسلحة وموظفي الخدمة الدولية والمسؤولين عن التنمية وحفظة السلام والمنظمات غير الحكومية ووسائط الإعلام وموظفي الحكومة والبرلمانيين والمجموعات الأخرى التي تشغل مركزاً خاصاً للتأثير في تحقيق حقوق الإنسان أو تفعيلها. وبالإضافة إلى ذلك، قامت الحكومة بتنفيذ برامج مشابهة في مؤسسات غير رسمية مثل الهيئات الاجتماعية والدينية. وهذا العمل نابع من اعتقادٍ بأن كثيراً من انتهاكات حقوق الإنسان يحدث بسبب النقص في معرفة أو إدراك المبادئ المحددة لحقوق الإنسان.

إن التزام حكومة إندونيسيا تجاه التوعية بحقوق الإنسان، باعتبارها عملية لا نهاية لها، ينعكس في التزامها الشديد بتوفير المساندة والإرشاد الوطنيين حيث يقتضي الأمر. ونرى أيضا ضرورة استمرار العمل داخل اطار عالمي لتعزيز تعليم حقوق الإنسان، لا سيما في سياق أهداف متفق عليها دولياً، مثل الحصول العالمي على التعليم الأساسي للجميع بحول عام ٢٠١٥.

السيد كيرن (سلوفينيا) (تكلم بالانكليزية): إن سلوفينيا تؤيد تماماً البيان الذي سبق أن أدلى به ممثل هولندا بالنيابة عن الإتحاد الأوروبي. وأود أن أضيف بعض النقاط الموجزة بصفتي الوطنية.

قبل عشر سنوات، ساندت سلوفينيا بإخلاص إعلان عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤. واليوم في نهاية ذلك العقد، نرحب بهذه الفرصة كي نلقي نظرة ثاقبةً ونزيهةً إلى ما تم من انجازات - وأيضاً إلى ما كان من وجوه القصور - في تنفيذ ذلك العقد. والسنوات العشر الماضية قد عززت بالتأكيد أهمية تعليم وتعلم حقوق الإنسان. وبينما بذلت عدة أنشطة خلال هذه المدة، إلا أننا نحتاج أيضاً إلى التسليم بأن المتبقي المطلوب عمله لا يزال أكثر بكثير.

إن ذلك صحيحٌ بالتأكيد بالنسبة لبلدي، سلوفينيا، كما هو صحيحٌ إقليمياً وعالمياً. إن الكثيرين جداً من النساء والرجال والشباب والأطفال الذين اعترف بحقوقهم الانسانية يفتقرون إلى معرفة هذه الحقوق. ولذا، نحن نرحب بإعلان البرنامج العالمي لتعليم حقوق الانسان. وحيث أنه من المقرر أن يبدأ هذا البرنامج في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، نأمل أن ينشر بصيغته النهائية مشروع خطة العمل للمرحلة الأولى من البرنامج الذي أعده مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي

لحقوق الإنسان ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، وأن يتم توزيعه في أقرب وقت ممكن على الدول الأعضاء.

وبينما نحتفل اليوم بيوم حقوق الإنسان، أود بصفة خاصة أن أعترف بما قدمه ولا يزال يقدمه المجتمع المدني من اسهامات في تعليم حقوق الانسان وتعلمها. وكنا نفضل أن يكون نقاش اليوم مفتوحاً أيضاً لأصوات المجتمع المدني وللمربين في مجال حقوق الإنسان. فتعليم وتعلم حقوق الإنسان والحريات الأساسية هما، بحكم تعريفهما، عملية ينبغي أن تكون شاملة جامعة: وينبغي أن تكون مستمرة ومفتوحة كذلك للجميع. والجهود الحكومية التي تبذل في هذا المضمار لن تنجح كل النجاح إلا إذا تمتعت باعتراف ومساندة واسعي النطاق في المجتمعات المعنية. وينبغي أن نجهد جميعاً لإستحداث ثقافة سياسية جديدة قائمة على أساس حقوق الإنسان.

تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد فيربيكي (بلجيكا).

وأود أن أسترعي إنتباه الجمعية العامة إلى النداء العالمي لتعلم حقوق الإنسان الذي صدر اليوم ووقعت عليه شخصيات بارزة من العالم كله، بما فيها عدد من الحائزين على جائزة نوبل للسلام وزعماء العالم. ويدعو النداء العالمي في جملة أمور، إلى إجراءات تمكن جميع الناس من تفهم حقوق الإنسان، وتجعل تعلم تلك الحقوق قوة ديناميكية وقوية للوفاء بوعد الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. إن نص النداء العالمي وقائمة الموقعين عليه يجري توزيعهما على الأعضاء إلى جانب نص بيان سلوفينيا.

وأخيرا، حيث أن سلوفينيا سوف تتولى عما قريب رئاسة منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، أود أن أنتهز هذه الفرصة لإبلاغ الجمعية أننا نزمع، بهذه الصفة، أن نجعل من تعليم حقوق الإنسان إحدى أولويات رئاستنا. فلدى المنظمة المذكورة التزامات كثيرة تتعلق بتعليم حقوق الإنسان والتدريب عليها، وتنوي سلوفينيا أن تبني على أساس تلك الالتزامات. وسلوفينيا بوصفها الرئيس القادم تنظر في إمكانية إيجاد مشروع تفعيلي لتعليم حقوق الإنسان لأطفال المدارس في منطقة المنظمة. وفي الوقت نفسه، نود أن نرحب بمبادرة مجلس أوروبا جعل عام ٢٠٠٥ العام الأوروبي للمواطنية من خلال التعليم، وأن نعرب عن اعتقادنا أن المنظمات الدولية تحتاج إلى أن تعمل معا في مجال تعليم وتعلم حقوق الإنسان. وأخيراً وليس آخرا، توافق سلوفينيا تماماً على الأنشطة ذات الصلة الجارية في نطاق شبكة الأمن البشري، والتي وصفها تفصيلاً ممثل كندا خلال مناقشة اليوم.

السيد كيم سان – هون (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): منذ إقرار الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في عام ١٩٤٨، تطور مفهوم تلك الحقوق كثيراً، إذ تقدم من مرحلة كونه مبدأً مجرداً إلى أن أصبح معياراً مقبولاً على نطاقٍ واسع في المجتمع البشري. واليوم نجتمع كي نحتفل بهذا التقدم ولنقيّم ما بقي من تحديات في سعينا إلى جعل حقوق الإنسان أمراً عالمياً حقاً. وإذ نحيي في هذا العام اليوم الدولي لحقوق الإنسان، يود وفدي أن يشيد إشادةً خاصة بالذين كانوا في مركز الصدارة في تعليم حقوق الإنسان وأسهموا في الثقافة العالمية لحقوق الإنسان.

إن يوم حقوق الإنسان هذا العام له معنى خاص إذ أنه يصادف نهاية عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤. وبينما نطوي صفحات الكتاب على هذا العقد الهام، إلا أننا عازمون على الإستمرار في عملنا الرامي إلى تعزيز تعليم حقوق الإنسان في السنوات القادمة.

لقد تحققت فعلاً إنجازات هامة خلال العقد المنصرم. ومن ضمن أمور شتى، تزايد تزايدا كبيرا وعي الجمهور بأهمية تعليم حقوق الإنسان. وثمة حكومات عديدة اتخذت

خطوات لإدماج تعليم حقوق الإنسان في برامجها التعليمية على نطاق أوسع. ومما تضمنته تلك التدابير وضع وتنقيح المناهج الدراسية كي تعكس معايير حقوق الإنسان، وتنقيح الكتب المدرسية لإزالة الأنماط الجامدة منها، وتدريب المعلمين على مبادئ حقوق الإنسان. وعلاوة على ذلك، عمل تعليم حقوق الإنسان على تمكين المجتمعات المحلية الضعيفة من تحسين أوضاعها عن طريق النهوض بفكرة أن جميع الكائنات البشرية تملك كرامة ذاتية ولها حق العيش حرة من ربقة التمييز والعنف.

بيد أن كثيراً من التحديات لا تزال قائمة. والتغلب على الأفكار والممارسات التي ظلت منغرسة فترةً طويلة والتي تعارض حقوق الإنسان، مهمةٌ صعبة تقتضي الكثير من العمل الشاق. وعلاوة على ذلك، فإن التحديات المادية والبيئية الموجودة في زمننا – مثل الفقر والصراعات والإرهاب وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز – تزيد من صعوبة مهمة تعزيز وحماية حقوق الإنسان. فالواضح أن كثيراً من العمل الواجب إنجازه لا يزال متبقياً إذا شئنا أن نترجم ترجمةً كاملة المعايير الدولية لحقوق الإنسان إلى حقيقة لجميع الشعوب.

وتبعا لذلك، إن وفدي يؤيد تأييدا كاملا توصية لجنة حقوق الإنسان بإعلان برنامج عالمي لتعليم حقوق الإنسان، يبدأ في كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥. ونحن واثقون بأن مشروع خطة العمل للمرحلة الأولى – ٢٠٠٥-٢٠٠٧ – في البرنامج العالمي سوف يدفع قدماً بالهدف الجماعي المتمثل في جعل حقوق الإنسان حقيقة للجميع.

وخلال العقد الماضي، انضمت جمهورية كوريا إلى بلدان أخرى في إدماج تعليم حقوق الإنسان في سياساتنا الوطنية. إن اللجنة الوطنية الكورية لحقوق الإنسان، التي أنشئت بوصفها هيئة مستقلة في عام ٢٠٠١، اضطلعت بدور رئيسي في وضع إطار للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ففي عام ٢٠٠٣، وضعت اللجنة خطة خمسية للتثقيف في مجال حقوق الإنسان تعمل بوصفها خارطة طريق لمجتمع يحترم حقوق الإنسان احتراما كاملا. وعلى أساس تجربتنا الذاتية نود أيضا أن ندلي بآرائنا إزاء بضع نقاط تتعلق بالتثقيف في مجال حقوق الإنسان.

وبداية، نحن نؤمن بأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يجب أن يكون شاملا في نطاقه. إن عدم تجزئة جميع حقوق الإنسان وترابطها والعلاقة بينها أمور يجب التأكيد عليها. فجميع الحقوق – بما في ذلك الحقوق المدنية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية – ينبغي تعزيزها بشكل شامل ومتكامل. وفي نفس الوقت، فإن التثقيف في مجال حقوق الإنسان يجب أن يستهدف جميع قطاعات المجتمع، بما في ذلك، في جملة أمور، النساء والأطفال والأقليات والمعوقون، لكي يعوا تماما حقوقهم الفردية ويتمتعوا بها.

فضلا عن ذلك، فإن الترابط بين حقوق الإنسان والتنمية والديمقراطية، كما كرسه إعلان وبرنامج عمل فيينا لعام ١٩٩٣، يجب أن يظل مرشدا لجهودنا. والتسليم بهذه الصلة أمر أساسي أيضا في سعينا المشترك من أجل تحقيق الغايات الإنمائية للألفية.

إن أهمية إدراج التثقيف في مجال حقوق الإنسان في النظام المدرسي أمر ينبغي أن نؤكد عليه. وفي نفس الوقت، من الضروري أن يُفهم التثقيف في مجال حقوق الإنسان في إطار العملية الاجتماعية في نطاقها الأوسع لتعزيز ثقافة التسامح واحترام الآخرين. والتثقيف في مجال حقوق الإنسان يجب أن يتواصل في كل مراحل حياة الإنسان، ليس من خلال نظام التعليم الرسمي فحسب، بل أيضا من خلال

وسائل التعليم الأخرى. ومن المهم إقامة شراكة بين الوكالات الحكومية والمؤسسات الوطنية لحقوق الإنسان والمنظمات غير الحكومية وغيرها من أصحاب المصلحة، وذلك لدى وضع وتنفيذ وتقييم السياسات الوطنية لحقوق الإنسان.

وأخيرا، يجب زيادة تعزيز التعاون الدولي بشأن التثقيف في مجال حقوق الإنسان. فعلى وجه الخصوص يجب تكريس المزيد من الاهتمام لإقامة الشبكات في ميدان التثقيف في مجال حقوق الإنسان بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية والمنظمات الإقليمية من أجل تعزيز المشاركة في تبادل الخبرات فيما بينها.

وفي الختام يؤكد وفد بلدي على أهمية مواصلة السعي لتحقيق المراعاة العالمية لمعايير حقوق الإنسان. فاحترام حقوق الإنسان أساسي لإنسانيتنا المشتركة والتزام تجاه كل إخواننا البشر على حد سواء. وإن جمهورية كوريا، من جانبها، تعيد التأكيد على التزامها بالسعي لإقامة عالم يتم فيه قبول حقوق الإنسان واحترامها بشكل تام.

السيد بنونة (المغرب) (تكلم بالفرنسية): إن المملكة المغربية يسعدها أن تشارك مرة أخرى في الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان. وغني عن القول إن منظومة الأمم المتحدة اضطلعت ولا تزال تضطلع بدور مركزي في حماية حقوق الإنسان وتعزيزها في كل أنحاء العالم، وذلك بوضع اهتمامات ورفاه البشر في لب شواغلها. وهذا الموضوع الهام أي التثقيف في مجال حقوق الإنسان يبدو مناسبا لنا على وجه الخصوص في هذا العام.

إن التعليم حق أساسي لكل إنسان، كما هو وارد في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان. وينبغي أن يهدف إلى ضمان الإعمال الكامل لإمكانات الإنسان وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية وتشجيع التفاهم والتسامح والصداقة فيما بين جميع الأمم. وهذه المقاصد والمبادئ نفسها أعيد التأكيد عليها في الأغلبية الكبيرة من الصكوك الدولية لحقوق الإنسان وفي جميع الأحداث الهامة المتصلة بحقوق الإنسان.

إن إعلان الجمعية العامة في عام ١٩٩٥ عن عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ركز اهتمام المجتمع الدولي بدرجة أكبر على هذه المسألة ذات الأولوية العالية. وثمة اتفاق عام قد تم التوصل إليه الآن على أهمية التثقيف في مجال حقوق الإنسان بالنسبة لبناء المجتمعات الديمقراطية التي تحترم المبادئ الأساسية لحقوق الإنسان. وبالفعل فإن تثقيف الأطفال، في سنوات العمر الأولى، بشأن القيم العالمية ذات الصلة بحقوق الإنسان والحريات الأساسية والمساواة بين الجنسين والتسامح، يمكن أن يدعم بشكل كبير تعزيز مبادئ الديمقراطية والحكم الرشيد، ويعزز حلول ثقافة السلام والحوار بين الحضارات المختلفة والأديان المختلفة.

ولذلك من الجلي أنه عن طريق غرس قيم الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان يمكن للتثقيف في مجال حقوق الإنسان أن يساهم بشكل كبير في إرساء وتعزيز سيادة القانون، التي ما زالت تمثل المحور الأساسي للجهود التي تبذلها الأمم المتحدة منذ إنشائها. ومن شأن ذلك أن يعزز احترام جميع الدول للحقوق الأساسية للشعوب ويضمن تنظيم العلاقات فيما بين الدول وفقا للقانون الدولي.

ونلاحظ مع الارتياح المكاسب التي تحققت على الصعيدين الوطني والدولي معا نتيجة لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان. ونحث جميع الدول على بذل الجهود الملموسة إزاء الإعمال التام لأهداف العقد والاضطلاع بالمبادرات لضمان مواصلة الاهتمام الواجب بهذه القضية، ولا سيما من خلال انطلاق البرنامج العالمي

للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي سيبدأ في ١ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥.

أنتقل الآن إلى الحالة في بلدي بالذات، أي المغرب. إن المغرب ما فتئ لعدة سنوات يبذل جهودا كبيرة لتحسين نظامه التعليمي بغية تمكينه من الوفاء بمتطلبات المجتمع المغربي، في السياق الدولي الذي يتسم بالعولمة بشكل متزايد.

وأود أن أؤكد في ذلك السياق على اعتماد المغرب لميثاق وطني حول التعليم والتدريب، يوفر إصلاحات أساسية في نظامه التعليمي. ويرمي هذا الميثاق، في جملة أمور، إلى توسيع نطاق التعليم وربطه بالحقائق الاقتصادية؛ وتحسين نوعية التعليم والتدريب؛ وزيادة إمكانات الموارد البشرية إلى أقصى حد؛ وإصلاح المناهج التعليمية؛ وإقامة شراكات ابتكارية مع مختلف الفاعلين المعنيين. وعلاوة على ذلك، وفي إطار خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٤، التي اختتمت من فورها، ثمة استراتيجية وطنية لمكافحة الأمية قد تم وضعها بهدف القضاء تدريجيا على تلك الآفة بحلول عام ٢٠١٥، تمشيا مع الأهداف الإنمائية للألفية.

إن المغرب قدم إسهامات ملموسة على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية في تنفيذ وتحقيق أهداف عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤. فقد أبرم في عام ١٩٩٤ اتفاق شراكة بين وزارة حقوق الإنسان المغربية ووزارة التعليم الوطني المغربية، في سبيل وضع وتنفيذ برنامج وطني لتعليم حقوق الإنسان. إن ذلك البرنامج درب أكثر من ٣ ٠٠٠ في أكثر من مائة دورة تدريبية. وقام أيضا بتنقيح الكتب المدرسية بجعل محتواها متمشيا مع المبادئ العالمية لحقوق الإنسان والمساواة بين الجنسين. وهذا البرنامج يجري نشره الآن على جميع المدارس في المغرب، وقد أدى إلى وضع أكثر من ١٣٠ ألف منهج تدريسي في جميع المواد.

ونظرا لأهمية تدريب العاملين في الدولة في مجال تطبيق القوانين، تم وضع مناهج لحقوق الإنسان يجري تدريسها في الوقت الحاضر في المدارس والأكاديميات العسكرية وأكاديميات الشرطة وفي المعهد الوطني للدراسات القضائية، الذي يقوم بتديب القضاة. وعلاوة على ذلك، بغية إدماج تعليم حقوق الإنسان في مؤسسات التعليم العالي، وفي تعاون مع منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، أنشئت كراس لحقوق الإنسان ولقضايا السلم في كل جامعة في المغرب.

وعلى الصعيد الإقليمي، وفي إطار الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين للإعلان العالمي لحقوق الإنسان، واستعراض منتصف المدة لعقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، أنتهز هذه الفرصة للتذكير بأن المغرب قد نظم في عام ١٩٩٩ مؤتمرا لتعليم حقوق الإنسان في البلدان العربية، وكانت ذروة مؤتمر الرباط ماثلة في إقرار إعلان الرباط الذي وفر أساسا للإستراتيجيات الإقليمية العربية الواجب وضعها في تعليم حقوق الإنسان.

وعلاوة على ذلك، وبقصد تعزيز وتشجيع التعاون المثمر مع منظومة الأمم المتحدة، أنشأ المغرب، مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مركزا في الرباط للتوثيق والتدريب والإعلام في مجال حقوق الإنسان. ومن ضمن أهداف المركز تنظيم دورات تدريبية في مجال حقوق الإنسان لجميع الفاعلين في المجتمع المدني. ويتوفر التدريب بصفة خاصة للعاملين في مجال الإصلاح، وللقضاة وللقائمين بتطبيق القانون وللصحفيين ولجميع المنظمات غير الحكومية. ويحاول المركز أيضا نشر ثقافة حقوق الإنسان من خلال مختلف نشراته، ويضع في الوقت الحاضر مجموعة من الوثائق جعلها متاحة للجمهور.

ومن المهم الإشارة إلى أنمساعينا الرسمية تعتمد على المجتمع المدني. إن جميع الأنشطة تجري في شراكة مع المجتمع المدني، في سبيل تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية، بما في ذلك من خلال بذل جهود مستدامة لبث ثقافة حقوق الإنسان في صلب التفكير والحياة اليومية لمختلف قطاعات المجتمع.

وختاما، لا بد أن نعترف بأن عالم الغد الموجود هنا بالفعل – عالم القرن الحادي والعشرين – إنما يجري تشكيله في مدارس اليوم، بينما نرى الأولاد يفتحون أعينهم على الألفية الجديدة. وهذا العالم يجب الإعداد له ويجب تشكيله في المدارس اليوم من خلال برامج بعيدة النظر تراعي الموضوعات الكبيرة التي يحملها المستقبل في طياته.

السيد لو (جمهورية مولدوفا) (تكلم بالانكليزية): إن وفدي سعيد بالمشاركة اليوم في حدث الاحتفال باليوم الدولي لحقوق الإنسان، وبمشاركته في افتتاح البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومشروع خطة العمل الذي يؤيده بلدي كاملا. وإننا نثني على الأمين العام وعلى الأمم المتحدة قاطبة، للجهود التي بذلاها خلال عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان، ١٩٩٥-٢٠٠٤.

إن جمهورية مولدوفا، خلال العقد المذكور، قد صدقت على معظم الصكوك الدولية لحقوق الإنسان، بما فيها جميع الاتفاقيات الأساسية للأمم المتحدة المتعلقة بحقوق الإنسان وما يتصل بهذا الموضوع من معاهدات وبروتوكولات واتفاقيات مجلس أوروبا والإتفاقيات الأساسية لمنظمة العمل الدولية. وعلى إثر ذلك، تم تعديل تشريعنا الوطني وتصحيحه كي يتمشى مع المعايير والمقاييس المعترف بها دوليا في هذا الصدد.

وبينما نسير قدما على درب الإصلاح الديمقراطي والاقتصادي، ندرك تماما الحاجة إلى تحسين تعليم حقوق الإنسان. ولذا أقر بلدي، في نهاية العام الماضي، خطة عمل وطنية لتعزيز حقوق الإنسان. إن هذه الوثيقة التي تم وضعها في تعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وبمشورة مسعفة تفضلت بتقديمها حكومتا السويد وليتوانيا، تتضمن توصيات وتحدد خطوات عملية عن كيفية إجراء مزيد من التحسينات على الوضع القائم. وهناك جزء هام من هذه الخطة مخصص لتثقيف الجميع في مجال حقوق الإنسان.

ومنذ إقرار خطة العمل الدولية، أتخذت سلسلة من الخطوات العملية. وبصفة خاصة نود أن نذكر ما تم قبل بضعة أيام من إبرام الإتفاق على إيجاد شراكة وتعاون بين وزارة التعليم في جمهورية مولدوفا والفرع المولدوفي في منظمة العفو الدولية. إننا نعتبر أن هذا الاتفاق هام جدا لأنه أول وثيقة على هذا المستوى يتم التوقيع عليها في جمهورية مولدوفا بين مؤسسة حكومية وبين منظمة غير حكومية. وهو يرسي أساسا لمزيد من التدابير المشتركة من جانب الحكومة والمجتمع المدني في مجال تعليم حقوق الإنسان. وينص الاتفاق المذكور، في جملة أمور، على وضع وتنفيذ برامج التعليم ذات الصلة لجميع مستويات التعليم – من المرحلة السابقة للإلتحاق بالمدارس إلى المرحلة التالية لتخرج من الجامعات – ونشر كتب دراسية ومرجعية، وتبادل المعلومات، وتعميم أفضل الممارسات. ونحن نعتقد أن هذا التطوير يمكن إعتباره خطوة من الخطوات العملية الأولى نحو تنفيذ البرنامج العالمي ومشروع خطة العمل اللذين سيتم إقرارهما اليوم.

السيد باليستيرو (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): قبل ستة وخمسين عاما، اشتركت الجمعية العامة في إعلان ينطوي على الأمل والإدراك السليم. فقد اعترفت، في رد فعل واضح البصيرة لفترة من العار والهمجية، بأن الكرامة الأساسية الذاتية للكائنات البشرية واحترام الحقوق المتساوية

وغير القابلة للتصرف لجميع أفراد الأسرة البشرية، هما الأساس الذي ترتكز عليه الحرية والعدالة والسلام في العالم.

إن الرجال والنساء الذين يمثلون دولنا قد أكدوا بوضوح من خلال إصدارهم الإعلان العالمي لحقوق الإنسان كمثل أعلى مشترك ينبغي لجميع الشعوب والدول الكفاح من أجله حتى يسعى الأفراد والمؤسسات على حد سواء إلى احترام الحقوق والحريات التي عبر عنها ذلك الصك، أن التعليم والتثقيف هما أفضل السبل لتحقيق تلك الغاية النبيلة.

وكوستاريكا، اقتناعا منها بتلك الحجة، بادرت بالاشتراك مع وفد ناميبيا في عام ١٩٩٤، إلى اقتراح إعلان عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان (١٩٩٥-٢٠٠٤)، الذي نستعرض نتائجه معا الآن. وفي ذلك الوقت اتفقنا جميعا على أن التثقيف في مجال حقوق الإنسان، لا ينبغي أن يقتصر على التزويد بالمعلومات، بل ينبغي أن يكون عملية متكاملة ومستمرة مدى الحياة، ووفقا لها يتعلم جميع الأفراد في كل مراحل النمو، وفي كل فئات المجتمع، احترام كرامة الآخرين، والسبل والوسائل الكفيلة باحترام تلك الحقوق في جميع المجتمعات.

واليوم، ونحن في مطلع ألفية جديدة، يجب علينا بلا ريب، أن نؤكد من جديد إيماننا والتزامنا بهذه الغاية. وستظل حقوق الإنسان مجرد أقوال ذات صيغة معينة، إذا لم تعرف، والأهم من ذلك، إذا لم تستوعب من قبل أصحاب تلك الحقوق. وبالنسبة لنا ولجميع شعوبنا، يستدعي ذلك وجود علاقة وثيقة لا تنفصم بين التثقيف في مجال حقوق الإنسان وفعالية هذه الحقوق.

ولن يكون الترويج لكل حق من حقوقنا والدفاع عنه سوى هدف مستحيل يثير السخرية، وضرب من ضروب الوهم، إذا لم نعلم بوجود هذا الحق، وبالآليات المتوفرة لضمان التمتع به. وبالتالي، ليس من قبيل المبالغة القول بأن الأساس لكل صرح لحقوق الإنسان يقوم على التلاحم بين الحق في الحياة والحق في التعليم.

وكان أحد الأهداف الرئيسية للعقد، الذي أشرف على الانتهاء، وضع مسألة التثقيف في مجال حقوق الإنسان في جدول الأعمال. وقد أسهم في تعميق الوعي بالحاجة إلى الثقافة وأسس أطرا للتعاون الدولي في ذلك الميدان الهام. ومع تسليمنا بأهمية تلك الإنجازات، فإننا نعتقد اعتقادا راسخا أنه ما زال هناك الكثير مما ينبغي عمله وأنه يجب علينا جميعا العمل من أجل ذلك.

وفي هذا الصدد، ترحب كوستاريكا بمشروع خطة العمل للمرحلة الأولى (٢٠٠٥-٢٠٠٧) من البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان الذي اشترك في إعداده مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة. وفي الوقت ذاته، تأسف كوستاريكا لأن تلك الوثيقة الهامة التي كانت ثمرة جهود جديرة بالثناء، ومصدرا للكثير من التوقعات، صدرت متأخرة كوثيقة رسمية، مما سيجعل من غير الممكن اعتماد مشروع خطة العمل في هذا الوقت. ونأمل أن تتمكن الوفود التي لم تقدم تعليقاتها على المشروع حتى الآن من القيام بذلك في القريب العاجل، ليتسنى اعتماده بدون تأخير.

ونرحب كذلك بالتحليل والنتائج التي توصل إليها المقرر الخاص للحق في التعليم، كاترينا توماسيفسكي، في تقريرها (E/CN.4/2004 and Add.1 and Add.2). ونتفق معها على أن إعطاء الأولوية لحقوق الإنسان عنصر هام للاهتمام الذي يحظى به التثقيف على مستوى العالم أجمع، لأنه يعني أنه ينبغي لنا أن نسأل أنفسنا عن هدف التثقيف، أو كما قالت هي ''التثقيف لماذا؟'' (E/CN.4/2004/45 ص. ٢).

وقد رد رؤساء دول أو حكومات البلدان الأيبيرية الأمريكية البالغ عددها ٢١ على ذلك السؤال قبل أيام، في

سان خوزي، كوستاريكا، في مناسبة مؤتمر القمة الأيبيري الأمريكي، بإعادة التأكيد على أن التعليم حق من حقوق الإنسان الأساسية غير القابلة للتصرف، وأن هدفه تحقيق التنمية الكاملة للفرد وتعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وكما قال رؤساؤنا، فإن التعليم أداة رئيسية للنهوض بالتنمية والمساواة. والتعليم الديمقراطي، والمتاح للجميع، والرفيع المستوى هو الأساس لتحقيق التنمية المستدامة، وزيادة الإنتاج، والاستفادة من التقدم العلمي والتكنولوجي، وتعزيز الهوية الثقافية، وبناء قيم التعايش الديمقراطي بسلام وتضامن من أجل تخفيف الفقر وتقليص الفوارق الاجتماعية.

وعندما قررت الجمعية العامة بتوافق الآراء في عام ١٩٩٤ أن تنشئ منصب المفوض السامي بغية تعزيز جميع حقوق الإنسان وحمايتها، فإنها كانت تعبر بذلك عن إقرارها بأن حقوق الإنسان عالمية، غير قابلة للتجزئة، ومتكافلة. وبالتالي، فإننا نوجه نفس الاهتمام إلى جميع هذه الحقوق ونراها على نفس المستوى من الأهمية.

إن التعليم هو الوسيلة التي يمكن بها تحقيق ذلك، ورأب الصدع الذي يفصل بين الحقوق المدنية والسياسية من جهة، والحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية من جهة أخرى، وبالتالي يجعل من الممكن اتخاذ نهج كلي يدعم مفهوم عالمية تلك الحقوق، وينفي حتمية الظلم والفقر.

وانطلاقا من ذلك الاقتناع، أوضح رئيس كوستاريكا، آبل باشيكو، في بداية هذه الدورة للجمعية العامة أنه:

> ”بالنسبة للقرن الحادي والعشرين، فعلينا أن نكرسه لجعل الحرية عالمية الطابع ولتعزيز التنمية الاقتصادية، ولكن وقبل كل شيئ لتهيئة الفرصة لتحقيق العدالة الاجتماعية والتعاون الدولي والعلاقات المنصفة فيما بين الدول والقضاء على الفقر“. (A/59/PV.3 ص. ٣٢)

وفي هذا الصدد، ترحب كوستاريكا بالنداء العالمي الذي أصدرته الحركة الشعبية من أجل تعليم حقوق الإنسان، ونؤيد ذلك النداء لتتمكن جميع الشعوب في العالم، من خلال الحوار والتفاعل والتعليم، من تحقيق قفزة نوعية إلى الأمام بحيث تنتقل من المعلومات إلى المعرفة، ومن المعرفة إلى تحقيق شروط العدالة الاجتماعية والعدالة الاقتصادية المتجسدة في إطار حقوق الإنسان.

وفي الختام، في عالم غني لكنه مكتظ بالفقراء، وفي عالم تقاس فيه المعلومات بالألوف المؤلفة من وحدات سرعة الحاسوب، وحيث يصل عدد الأميين فيه إلى مئات الملايين، يجب علينا أن نعيد التأكيد على أننا لن نتمكن من المضي قدما في كفاحنا الذي لا ينتهي لضمان تفوق أهمية حقوق الإنسان على ما عداها لكل سكان الكوكب الأرضي، بدون محاباة أو تمييز من أي نوع، إلا من خلال الالتزام والعمل الدؤوب، بمشاركة المجتمع الدولي وحكوماتنا والمجتمع المدني.

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بهذا نكون قد استمعنا إلى آخر متكلم في المناقشة بشأن هذا البند.

ستشرع الجمعية الآن في النظر في مشروع القرار A/59/L.43، المعنون ”البرنامج العالمي للتثقيف في مجال حقوق الإنسان“. وقبل أن تبت الجمعية في مشروع القرار، أود أن أعلن أنه بعد عرض مشروع القرار، انضمت البلدان التالية إلى مقدمي مشروع القرار A/59/L.43: الأردن، إكوادور، باراغواي، بنغلاديش، بنما، بوليفيا، بيرو، تونس، جمهورية الكونغو الديمقراطية، رومانيا، سورينام، العراق، مالي.

هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اعتماد مشروع القرار A/59/L.43؟

اعتمد مشروع القرار *A/59/L.43* (القرار ٥٩/١٣).

الرئيس بالنيابة (تكلم بالفرنسية): بهذا تكون الجمعية العامة قد اختتمت هذه الجلسة المخصصة لاستعراض الإنجازات المحرزة في عقد الأمم المتحدة للتثقيف في مجال حقوق الإنسان ومن المرحلة الحالية من نظرها في البند ١٠٥ (ب) من جدول الأعمال.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٠.